الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٢٠**

الجمعة، ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كازو (هايتي).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

خطاب فخامة السيد بال شميت، رئيس جمهورية هنغاريا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هنغاريا.

اصطحب السيد بال شميت، رئيس جمهورية هنغاريا، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بال شميت، رئيس جمهورية هنغاريا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس شميت (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أرحب بجنوب السودان باعتبارها العضو ١٩٣ في الأمم المتحدة. وأثني على النجاح في إجراء الاستفتاء على الاستقلال باعتباره مظهرا من مظاهر مبدأ تقرير المصير. وقد وضع ذلك الحدث التاريخي حدا لحرب أهلية طويلة في القارة الأفريقية وفتح آفاقا جديدة لتحقيق الاستقرار والازدهار لشعب جنوب السودان.

وتؤيد هنغاريا تماما البيان الذي أدلى به الرئيس فان رومبوي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتكملة لذلك، اسمحوا لي أن أعرض موقف بلدي بشأن ثلاث مسائل تتصدر جدول أعمالنا في مجالي السياسة الخارجية و التنمية، وهي الربيع العربي والتنمية المستدامة والوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.

قبل أكثر من ٢٠ عاما، كانت أوروبا الوسطى والشرقية، بما في ذلك بلدي، هنغاريا، مسرحا لتغيرات سياسية كاسحة. في بداية ٢٠١١، شهد العالم، مرة أخرى، فورة الإرادة الشعبية الراغبة في تحول عميق، وهذه المرة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وقد تابع من شارك منا بنشاط في عملية التحول الديمقراطي والانتقال إلى سيادة القانون واقتصاد السوق في منطقتنا، أحداث الربيع العربي بقدر كبير من التعاطف والتفهم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

إن الثورات التي أدت إلى تحولات واسعة في تونس ومصر وبلدان أخرى، كانت مدفوعة أيضا برغبة صادقة في حياة أفضل وإقامة نظم سياسية جديدة قادرة على الاستجابة على نحو أفضل لتطلعات جميع شرائح المجتمع. لقد رددت أصوات ميدان التحرير تطلعات الملايين من الناس.

غير أن إسقاط الأنظمة الاستبدادية ليس سوى الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه. فكما أظهرت تجربتنا، فإن المراحل الأكثر صعوبة من عملية التحول لم تأت بعد. فقد واجهت الانتفاضات الشعبية المنتصرة للربيع العربي تحديات هائلة من حيث إنشاء هياكل السلطة الجديدة وصياغة دساتير جديدة وقوانين أساسية أخرى، فضلا عن إجراء انتخابات حرة وديمقراطية، وهذا ما هو إلا غيض من فيض. وتتطلب تلك التدابير أساسا عملية مدفوعة من الداخل، تنفذ بدعم من المجتمع الدولي.

إن المجتمع الهنغاري، قد استجاب بنجاح، من جهة، للعديد من تلك التحديات، و من جهة أخرى، ارتكب بعض الأخطاء التي كان بالإمكان تفاديها. وعليه، نشعر بأننا جاهزون لتشاطر خبرتنا وتوفير مجموعة أدوات جوهرية لممارسة الحكم الرشيد والتغير الديمقراطي. وبوصف هنغاريا صديقا حميما وشريكا داعما، فإنها تأمل بإخلاص أن يتمكن الذي يمرون في فترات انتقالية من الاستفادة من إنجازاتنا ومن غفلاتنا على حد سواء.

وبطبيعة الحال، فإننا ننأى بأنفسنا عن محاولة تقديم النصائح أو الحلول الجاهزة. وبينما ندافع عن الطابع العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بالإضافة إلى فضائل سيادة القانون والحكم الرشيد، فإننا نؤمن بأن تلك المُثل لا يمكن تطبيقها إلا إذا اقترنت باحترام التقاليد الثقافية والدينية وغيرها من تقاليد كل أمة.

وفي هذه المرحلة التي نرى فيها عملية تحول طويلة الأمد في العالم العربي، فإننا نعرض تقديم خبراتنا ودروسنا المستفادة. لقد نفذت الحكومة الهنغارية فعلا، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، مشاريع وبرامج ملموسة ترمي، في جملة أمور أخرى، إلى مساعدة الديمقراطيات الناشئة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط في ميدان بناء المؤسسات، وإصلاح القطاع الأمني، ووضع الإطار التشريعي للتجديد السياسي والاقتصادي، وهي تخطط لتنفيذ المزيد منها. إننا نرحب بالدور الهام وبالمشاركة الواسعة النطاق للأمم المتحدة ومختلف وكالاتها المتخصصة في دعم العملية الديمقراطية في تلك البلدان. وهنغاريا على استعداد للإسهام في تلك الجهود وتوفير الخبرات المتخصصة.

وعلى مدى العقدين الماضيين، ومنذ انعقاد مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، ظلت الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة في محور تركيز برنامج العمل الدولي بشأن التنمية. وقد تبين لنا بمرور الزمن أنه لا يمكن كفالة استمرار وازدهار البشرية في الأجل الطويل إلا من خلال اتباع نهج متسق تجاه الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية لهذا المفهوم. وينبغي ألا نفوّت الفرصة لرسم مسارات العمل في هذه الحقبة التي يميّزها الاعتماد المتبادل والعولمة.

وعلى خلفية التدهور المستمر للبيئة العالمية، تزداد صعوبة المهمة الضرورية المتمثلة في وضع توازن دقيق لكفالة النمو في جميع مناطق العالم، والحياة الكريمة لمجتمعاتنا، وحفظ الموارد الطبيعية لمصلحة بقاء كوكب الأرض. إن إحدى الاستجابات لهذه المعضلة تتمثل في مفهوم الاقتصاد الأخضر، الذي يحظى بدعم متزايد. إننا نعتبر أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعروف باسم ريو+٢٠، يمثل حدثا فريدا يهدف إلى جذب أوسع تأييد ممكن لقبول هذا المفهوم

الأخضر. وهدفه دعم استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

وعلاوة على ذلك، ينطوي مفهوم الاقتصاد الأخضر أيضا على إمكانية الإسهام في إيجاد الوظائف والقضاء على الفقر. فإذا ما نُفذ بطريقة متسقة، سيوفر موارد جديدة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وما من شك أن تحقيق تلك الأهداف سيقتضي تفكيرا ابتكاريا فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والاستثمار والتجارة المنصفة.

ومن أجل وضع هذا المفهوم في حيز التطبيق العملي، هناك حاجة إلى إعادة تنظيم الهيكل البيئي للأمم المتحدة. وينبغي لذلك الإصلاح أن يسعى إلى هدف ترشيد وتوحيد الهياكل القائمة بغية تعزيز الاتساق والكفاءة في المنظومة ككل.

وتقع علينا المسؤولية المشتركة لبلورة استراتيجيات مشتركة لتخفيف آثار الأمراض غير المعدية. ويمكن الوقاية من تفشيها السريع ومكافحتها إلى حد كبير. وقد ظلت هنغاريا في طليعة هذا الكفاح من خلال إقامة أنظمة المراقبة الوطنية للسرطان والسكري، التي يمكن أن تسهم في تمهيد السبيل لإيجاد البدائل ذات الأداء السليم حول العالم. كما إننا نؤمن بشكل أساسي بأن وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية شاملة لبرامج مكافحة تلك الأمراض سيحد من انتشارها. ويمكن لذلك أن يسهم في الوقاية والكشف المبكر والمعالجة المناسبة بطريقة فعالة التكلفة. إننا نعتز أيضا بتقليد هنغاريا المتبع منذ أمد طويل، المتمثل في تشاطر المعرفة وتوفير البرامج التعليمية والتدريبية للطلاب والخبراء من كل أنحاء العالم. وخلال العقود القليلة الماضية، نال المئات من الطلاب من خارج هنغاريا شهاداتهم في الطب في بلدنا. إننا نتعاون مع مختلف البلدان ونتشاطر المعرفة والخبرات بغية الإسهام في الجهود المشتركة التي يتعين أن تحقق رفع مستوى الصحة على صعيد العالم.

وقد أعطى الاجتماع الرفيع المستوى الزخم لهذا الكفاح، الذي ينبغي ألا يخوضه الأفراد الضحايا بمفردهم، بل أيضا بلداننا والمجتمع الدولي من خلال العمل معا. ويتعين علينا أن نستفيد من ذلك الزخم من أجل بلوغ الهدف النهائي المتمثل في إنقاذ الأرواح على نطاق العالم والتقدم، بالتالي، نحو أحد الأهداف التأسيسية للأمم المتحدة: التنمية البشرية.

وكما يعلم الأعضاء، تقدمت هنغاريا بترشحها لعضوية مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. إننا نواصل دعم الأهداف والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مثل تساوي الدول، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية واحترام حقوق الإنسان. وهنغاريا على استعداد للإسهام بشكل حقيقي في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة في ميدان منع نشوب الصراع والوساطة. إننا نؤمن بالنهج التكاملي لحل الصراعات وسندعو إلى الاندماج الأقوى بين شواغل الأمن والتنمية، بالإضافة إلى تعزيز التفاعل بين مجلس الأمن والهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد للجمعية العامة مرة أخرى على أن هنغاريا ستواصل الإسهام بكل ما تستطيع لتعزيز التعاون العالمي فيما بين البلدان داخل منظومة الأمم المتحدة، الذي نحن في أمس الحاجة إليه من أجل التصدي للتحديات المعاصرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هنغاريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بال شميت، رئيس جمهورية هنغاريا إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب الرئيس إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية سيراليون.

اصطحب السيد أرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كوروما (تكلم بالإنكليزية) يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة.

أود، بادىء ذي بدء، أن أهنئ الرئيس على انتخابه للاضطلاع بمهامه لإدارة شؤون الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأود أن أؤكد له كامل دعمنا وتعاوننا خلال فترة ولايته. وأثني على سلفه، السيد جوزيف ديس، لنجاحه في القيام بمهامه على أكمل وجه. ونحن نقدر المساهمة الهامة للأمين العام في عمل المنظمة ونهنئه على انتخابه مؤخرا لولاية ثانية.

نيابة عن حكومة سيراليون وشعبها، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بجمهورية جنوب السودان، أحدث عضو في أسرة الأمم المتحدة و منظمتنا القارية، الاتحاد الأفريقي. نهنئها على هذا الإنجاز ونتمنى لها التوفيق.

سيراليون دولة صغيرة نسبيا من حيث المساحة والسكان، لكن تطلعاتنا إلى الديمقراطية والرفاه والسلام الدولي كبيرة مثل تطلعات أي دولة أخرى، وقد تجلى التزامنا بتلك المثل خلال سنواتنا الخمسين كدولة مستقلة. نحن فخورون بما قدمناه من مساهمات متميزة إلى الأمم المتحدة على مدى نصف القرن الماضي في مجالات مثل إنهاء الاستعمار؛ والتدريب والبحوث؛ والخدمة المدنية الدولية؛ ونزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وصنع السلام وحفظ السلام ؛ وتطوير القانون الدولي؛ وحاليا، إصلاح مجلس الأمن.

ومن الجدير بالذكر، أنه بعد وقت قصير من انضمامنا إلى الأمم المتحدة، ساهمنا بوحدة صغيرة لحفظ السلام في عملية الأمم المتحدة في الكونغو. ويتجلى التزامنا بالسلام الدولي في تحولنا من دولة كانت تستضيف واحدة من أكبر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الإطلاق في أواخر التسعينات من القرن الماضي إلأى بلد يساهم اليوم بالقوات وضباط الشرطة في بعثات حفظ السلام في دارفور. وقد قدمنا أيضا اقتراحا للمشاركة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي الوقت ذاته، فإننا نقر بامتنان بالتأثير الهائل الذي أحدثته أسرة الأمم المتحدة في مجالات صون السلم، والحوكمة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدي منذ انضمامنا إلى ا المنظمة، قبل ٥٠ عاما.

وبصفتي رئيس لجنة الاتحاد الإفريقي لرؤساء الدول والحكومات العشرة المعنية إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لا بد لي من التأكيد على أن إصلاح مجلس الأمن أمر ضروري لكي يتسنى لجميع أعضاء الأمم المتحدة الاستفادة الكاملة من مقاصد المجلس وهدفه الرئيسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين. هناك حاجة متزايدة لأن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشمولا وديمقراطية، فضلا عن تحسين أساليب عمله وعلاقاته مع الجمعية العامة. إن الوضع الراهن غير مقبول بصورة متزايدة ويمكن أن يقوض شرعية عمل المجلس وفعاليته وكفاءته في صون السلم والأمن الدوليين.

ولذلك فمن الضروري أن نؤكد من جديد التزامنا بمعايير هذه المنظمة النبيلة ومبادئها من خلال إيجاد الإرادة السياسية لإصلاح مجلس الأمن الذي سيمهد الطريق أمام تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بأفريقيا، من خلال تخصيص مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة لأفريقيا خلال هذه الدورة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ومنذ أن خاطبت الجمعية في العام الماضي، واصلت سيراليون تحقيق تقدم مطرد، وبخاصة في القطاعات ذات الأولوية الواردة في برنامج حكومتي من أجل التغيير، وهي الزراعة والطاقة والبنية التحتية والصحة والتعليم. وقد تم اختيار هذه القطاعات الخمسة عمدا من بين الكثير من المجالات الأخرى التي تتطلب التغيير لأننا نعتقد أنها يمكن أن يكون لها أثر إيجابي كبير على حياة شعبنا. لقد فعلنا ذلك على خلفية من التحديات غير المسبوقة التي تواجه عالمنا اليوم، مثل ارتفاع أسعار الوقود والغذاء، والأزمة المالية العالمية، وسلسلة من الصراعات التي لا تنتهي في جميع أنحاء العالم.

واقتناعا مني بأنه لا يمكن تحقيق أي هدف، مهما كان شاملا أو هادفا، دون تصميم متواصل على تنفيذه، أعلنت عام ٢٠١١ سنة التنفيذ في سيراليون. وعليه، برهنت حكومة بلدي على التزامها بهذا الإعلان. وسنعمل على ضمان أن يستفيد جميع أبناء سيراليون من مكاسب السلام والديمقراطية التي حققناها عن جدارة. وعلى الرغم من التحديات العديدة التي أعاقت قدرتنا على إنجاز مشاريعنا، فنحن عازمون، بالتعاون مع شركائنا الإنمائيين وبدعمهم، على دفع عجلة التغيير الإيجابي في بلدنا. ويحدوني أمل صادق في أن يعزز النجاح في تنفيذ المشاريع والبرامج في إطار الرؤية المشتركة لأسرة الأمم المتحدة لسيراليون، والتي تتسق مع برنامجنا من أجل التغيير، جهود سيراليون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

يواجه حاليا الاقتصاد في سيراليون، مثل العديد من الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، صعوبات متعلقة بالميزانية يمكن أن تعزى إلى الانهيار الاقتصادي العالمي. لكننا نشعر بالتفاؤل بشأن مستويات النمو في المستقبل. ونتوقع زيادة مستويات التصدير، نظرا لاستثماراتنا الكبيرة في تطوير بنيتنا التحتية والتجديد المستمر لقطاعات التعدين والزراعة والسياحة. لقد وضعنا أيضا تدابير تصحيحية قوية لتحقيق استقرار الحالة المالية.

لقد واصلنا البناء على التقدم المحرز في مجال توطيد السلام. وواصلت مؤسساتنا الديمقراطية، مثل اللجنة الانتخابية الوطنية، واللجنة المعنية بتسجيل الأحزاب السياسية ولجنة مكافحة الفساد، إحراز تقدم في تنفيذ ولاياتها. وقد واصلنا أيضا البناء على المكاسب التي تحققت في مجالات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إن إنشاء لجنة لحقوق الإنسان في سيراليون وتقديم تقريرنا الوطني في أيار/مايو من هذا العام للفريق العامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المعني بالاستعراض الدوري الشامل يدلل بوضوح على التزامنا بإرساء نظام لحقوق الإنسان يحترم المعايير والممارسات الدولية. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، منحت لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أرفع العلامات للجنة حقوق الإنسان في سيراليون تقديراً لإنجازاتها واستقلاليتها.

وقد تعهدت بتقديم دعمي وأطلقت عمليات من شأنها أن تجعل النساء يشكلن ٣٠ في المائة على الأقل من المناصب التي يُنتخب شاغلوها في بلدنا. وسيراليون، بوصفها طرفاً في العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، فإنها ملتزمة بتطبيق تلك الصكوك واحترام التزامنا بتقديم التقارير بموجب الاتفاقيات ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، انتهينا مؤخراً من إعداد تقريرنا الدوري السادس لتقديمه إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وصدقنا على اتفاقية

الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وطلبنا إعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

وإذ نستعد لانتخاباتنا الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المجالس المحلية لعام ٢٠١٢، فإننا ندرك أن من مسؤوليتنا الأساسية تنظيم وتوفير المتطلبات اللوجستية الضرورية لهذه العملية الديمقراطية. ولكننا بحاجة إلى كل المساعدة الدولية الضرورية دعماً لالتزامنا بكفالة عقد انتخابات حرة ونزيهة وسلمية. وفي هذا الصدد، فقد واصلنا الحوار مع جميع أصحاب الشأن، بما في ذلك اللجنة الانتخابية الوطنية، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، والأحزاب السياسية. ونظل ملتزمين بالسلام والأمن والتنمية، وإن كانت حاجتنا إلى مواصلة برامج بناء القدرات الوطنية في المجالات المواضيعية ذات الأولوية لبناء السلام ما بعد انتخابات ٢٠١٢ تظل أساسية.

وفي الآونة الأخيرة، لم يتعرض السلام والاستقرار للتهديد والخطر فحسب، بل إنه تضرر بشدة جراء جيوب الصراع المسلح الموجودة في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما في حوض اتحاد نهر مانو. إلا أن التطورات الجارية وفرص السلام النسبي في الجمهوريات الشقيقة تشجعنا. وفي نفس الوقت، تقلقنا التهديدات المستمرة للسلام والاستقرار نتيجة لتدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عبر منطقتنا دون الإقليمية بشكل غير مشروع. ولا بد من التعاون والمساعدة الدوليين للقضاء على تلك الآفة. وسيراليون، من جانبها، أطلقت مؤخراً خطة عمل خمسية لتوسيع نطاق أنشطتها فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبالنظر إلى تفشي العنف والصراع المسلح في بقاع مختلفة من العالم، فإن اختيار ”دور الوساطة في تسوية النزاعات“ موضوعاً للمناقشة العامة لهذا العام جاء ملائماً وفي توقيت مناسب.

وبالطبع، فإننا ندرك تماماً حتمية اندلاع الصراعات داخل الدولة الواحدة وفي العلاقات بين الدول. إلا أنه لا بد من احترام مجموعة المبادئ الواردة في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة في تعاملاتنا مع بعضنا البعض. وهي تشمل المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء في الأمم المتحدة والتسوية السلمية للنزاعات وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

ومن الواضح أن الوساطة تظل أفضل آلية لمنع نشوب الصراعات المسلحة وتسويتها. وينبغي أن تستخدم إلى أقصى درجة ممكنة. وتؤمن سيراليون إيماناً راسخاً بأن على الأمم المتحدة أن تستفيد بشكل أفضل من الفصل السادس من الميثاق، والمعني بتدابير التسوية السلمية للنزاعات.

ولا بد لنا أيضاً من أن نسمح لمناقشتنا بشأن تسوية النزاعات بالوسائل السلمية بأن تتجه صوب حسم التهديدات التي تتعرض لها النظم الاقتصادية والمالية الدولية. فالخطر الأكبر على أمن معظم الأفراد في معظم المجتمعات اليوم إنما ينبثق من عدم حسم المسائل المتعلقة بالإفراط في المضاربة في أهم المحاصيل الغذائية في العالم، وارتفاع أسعار الأغذية والوقود وكون عبء التضحية من أجل انتعاشنا إنما يقع بشكل متزايد على كاهل المستضعفين والفقراء.

وفي غالبية أنحاء العالم، نشهد تجمع الأقوياء لحماية انغماسهم في ممارسات الترف، وسعي الشباب والمستضعفين والمحرومين لتأمين حياتهم وكرامتهم وإنسانيتهم. والبدائل لعدم حسم تلك النزاعات تبدو وخيمة. ولا بد أن نعمل الآن من أجل إنقاذ العالم من سخط المستضعفين ومن إفراط الأقوياء في حياة الترف والقمع الذي يمارسونه.

وأود أن أشدد على أن التعاون الدولي في مجال التسوية السلمية للتراعات هو بمثابة شريان الحياة لمنظمتنا. ففي كل مداولاتنا، من الاحترار العالمي إلى الاتجار بالبشر، ومن التهديدات التي تمثلها الأسلحة النووية إلى آفة الفقر المدقع، ومن الأمراض المعدية وغير المعدية إلى الكوارث الطبيعية القاسية، ومن التدفق غير المشروع للمخدرات إلى القلاقل في الأسواق المالية التي يبدو ألا نهاية لها، علينا أن نتذكر دائماً أن كلاً منا يحتاج إلى الآخر. فالعالم قد أصبح شديد الترابط بحيث يتعذر حصر تداعيات الفشل في مكان واحد.

ولم يعد من الممكن تعبئة آثار الفقر والمرض والجوع واليأس في صندوق واحتوائها في ركن قصيّ من مدينة أو بلد أو منطقة أو قارة. نحن قرب بعضنا البعض، ولا بد من أن نواصل بناء الهياكل اللازمة للتسوية السلمية لتراعاتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سيراليون على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب فخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية صربيا.

اصطحب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة رئيس جمهورية صربيا، السيد بوريس تاديتش، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تاديتش (تكلم بالإنكليزية): تبين التغييرات السريعة في بيئتنا السياسية والاقتصادية، مرة أخرى، ضرورة هذا اللقاء السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة. تنتظرنا مهمة صعبة. وأتمنى لرئيس الجمعية العامة كل النجاح. بوسعه أن يتأكد من أنه يحظى بدعمنا الكامل. وأود أيضا أن أهنئ الأمين العام بان كي – مون على إعادة انتخابه. لقد ساعد أسلوبه المتزن في توجيه عمل الأمم المتحدة خلال أوقات عصيبة. نقدم له، أيضا، دعمنا الكامل.

كان عاما شهد تغييرات هائلة. أزمة اقتصادية تجتاح أكثر الاقتصادات تحررا. موجة من التغيير السياسي تكتسح معظم أنحاء منطقة الشرق الأوسط. الاضطرابات المناخية تخلف في أثرها الخسائر في الأرواح والمآسي. المجاعة تطارد القرن الأفريقي. يواجه الزعماء السياسيون خيارات جديدة. وأولويات جديدة تطرح على المواطنين. أسوأ ما يمكن أن نفعله الآن هو أن ندع الخوف وعدم اتخاذ القرار يحكمنا.

هذه أيضا أوقات تستدعي التزاما شديدا بالتعاون الدولي والتعددية. إن كل أزمة نواجهها تتجاوز حدودنا الوطنية. لا يمكننا بأي حال حل هذه المسائل بدون إطار القوانين والقواعد الدولية الذي نلتزم به جميعا.

كان للأزمة المالية تأثير عميق وسلبي على كل تطلعاتنا. ورغم أن على كل بلد أن يعدل توقعاته، إلا أننا لا يمكن أن نسمح لأنفسنا بأن نهتدي باهتماماتنا الوطنية فحسب. في الواقع، إن أفضل وسيلة لدعمها هي المزيد من الالتزام بتعميق التضامن بين الدول وزيادة تكثيف التعاون. لقد حققت التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى النجاح عن طريق تحقيق التوازن بين التضحيات والمكاسب للجميع. إن نفس التحدي يواجه الاتحاد الأوروبي الآن.

في شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط، شهدنا موجة من الاحتجاجات التي عصفت بالمنطقة. إن جمهورية صربيا والشعب الصربي تربطهما علاقة طويلة مع شعوب هذه المنطقة. نحن نقف إلى جانبها. نحن نعرف ما تنطوي عليه هذه التغييرات.

وفي وقت يتسم بعدم اليقين هذا، فإن الأزمة تتطلب المشاركة بإذن الأمم المتحدة لإنقاذ حياة الناس وحفظ السلام. سيكون هناك المزيد من هذه البعثات. ويسعدني جدا أن جمهورية صربيا تشارك الآن بنشاط في العديد من هذه البعثات، وسنواصل التزامنا. وانطلاقا من تلك الروح، فإن جمهورية صربيا من البلدان الموقعة على التزامات واتفاقيات تغير المناخ التي تتطور. ونؤيد أيضا بحماس استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي أوقات بهذا التعقيد، فإن هدفنا يجب أن يكون إدارة الأزمات الحقيقية بشكل جيد وتجنب إثارة أزمات لا داع لها. هناك مشاكل يمكن حلها من خلال المناقشات الصبورة وبناء الثقة. إن الإجراءات الأحادية الجانب في هذه الظروف تثير ببساطة الأزمات دون أسباب وجيهة.

ولهذا السبب، فإننا في قضايانا الإقليمية لجنوب شرق أوروبا، نعزز دائما مبادئ الأمم المتحدة ووجودها. وبصفتنا عضوا مؤسسا لحركة عدم الانحياز، تمكنا من الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها في بلغراد. تُوجد هذه الشبكات مستويات من الاتصال والثقة في وقت العولمة.

إن محاولتنا الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي هي الركيزة التي نعتزم أن نبني عليها أهدافنا المشتركة ونسهم فيها. إن التعاون الإقليمي هو حجر الزاوية لدبلوماسيتنا ونعتقد أن ذلك يعود فحسب بالنفع على المنطقة بأسرها. ويتجسد هذا في رئاستنا لمبادرة وسط أوروبا والمبادرة الأدرياتية – الأيونية. والأهم، أنها تتجسد أيضا في رئاسة صربيا لعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، أهم مبادرات منطقتنا. وفي العام القادم، سيتابع بلدي ذلك بتولي مسؤوليات قيادة منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

لقد أرست صربيا مستويات جديدة تماما من الثقة في العلاقات مع كرواتيا. وشكل ذلك أهمية استراتيجية في تأمين الاستقرار في البوسنة والهرسك. ونرحب بانضمام كرواتيا الوشيك إلى الاتحاد الأوروبي.

وهيأ كل ذلك الساحة كي تنظر صربيا بجدية في السعي إلى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٤ – الذكرى السنوية المائة لنشوب الحرب العالمية الأولى. إن الرمز الموحد لعام ٢٠١٤ لن يساعد في حفز الجهود لتسوية الأمور غير المنجزة المدرجة في جدول الأعمال المشترك للقارة القديمة فحسب. بل سيساعد في طي صفحة عصر لم يشهد الاستقرار الدائم الذي تستحقه دول منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لقد كرسنا مستويات غير عادية من الموارد لإلقاء القبض على مجرمي الحرب. أخيرا، لقد أوفت جمهورية صربيا بالتزاماتها تجاه نفسها وتجاه المجتمع الدولي. نعتقد أنه، بعد مآسي التسعينات، فإن هذه الممارسة متنفس ضروري جدا لدولتنا. واتخذ ذلك الإجراء أيضا للتدليل على أن صربيا تود الانتقال إلى مناخ المصالحة الكاملة في أنحاء المنطقة. نحن نرى أننا اضطلعنا بنصيبنا.

وبالمثل، نصر على أن يضطلع الآخرون بنصيبهم أيضا. وعلى غرار كل الحالات السابقة التي تنطوي على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في البلقان، فقد كلف مجلس الأمن بإجراء تحقيقات. وأسهم ذلك بدرجة كبيرة في عملية المصالحة الإقليمية. هذا هو المقياس النموذجي الذي يجب أن يطبق في الكشف عن الحقيقة التامة حول الادعاءات

التي أُطلقت في التقرير المثير للجزع، الذي نشره مجلس أوروبا بعنوان ''المعاملة اللاإنسانية للناس والاتجار بالأعضاء البشرية في كوسوفو''. وإن مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة التي يمكنها أن تكفل إجراء تحقيقات شاملة. والمجلس وحده هو الذي يمكنه أن يصدر تفويضا شاملا وولاية قضائية لكفالة أن يمثل جميع مرتكبي جرائم الحرب في البلقان أمام العدالة، بما في ذلك المسؤولون عن الاتجار بالأعضاء البشرية في كوسوفو. وإنني أؤمن إيمانا راسخا بأن إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب في بعض الأجزاء من البلقان هدف مشترك يتشاطره أعضاء المجتمع الدولي كافة.

مداولاتنا اليوم يشوبها بعض التناقض. ففي هذا العام استقبلنا عضوا جديدا في أسرة الأمم، هو جمهورية جنوب السودان. إن جمهورية صربيا ترحب بعضوية جمهورية جنوب السودان في الأمم المتحدة. ونرحب بها لأنها، هي وجمهورية السودان، بعد سنين كثيرة من الصراع، توصلتا إلى تسوية انبثقت عن مفاوضات طويلة وشاقة بين الطرفين.

المبدأ الأساسي بأن أفضل التسويات تتم عندما يتفق الطرفان وعندما يقدم كل منهما التنازلات مبدأ كوني بالتأكيد. وإنني أؤيد بحماس الملاحظات التي أدلى بها رئيس الولايات المتحدة، من على هذا المنبر، بشأن مسألة المفاوضات بالذات. وأتفق معه على أنه لا توجد حلول سريعة سهلة لصراع دام مدة طويلة، وأن السلام يعتمد على التنازلات بين الناس، الذين يتعين عليهم أن يعيشوا سوية بعدما نكون قد انتهينا من الإدلاء بخطبنا.

إلا أن هذه القاعدة لا تطبق على صربيا بشأن مسألة المقاطعة التابعة لها كوسوفو وميتوهيا. ففي ١٧ شباط/فبراير حاولت السلطات الطائفية الألبانية في كوسوفو الانفصال من جانب واحد، الأمر الذي يشكل خرقا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد امتنعت أغلبية الدول الأعضاء عن الاعتراف بالإعلان الأحادي الجانب باستقلال كوسوفو. وواصلت الامتثال للواجبات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة باحترام سيادة بلدي وسلامته الإقليمية. وبالنيابة عن جمهورية صربيا، اسمحوا لي بأن أشكر تلك البلدان بإخلاص، مرة أخرى، على تأييدها لنا وتضامنها معنا.

في وقت سابق من هذا الأسبوع سمعنا من على هذا المنبر التماسا خطيرا من بلدان معينة تحث فيه على الاعتراف بكوسوفو. إن ذلك الالتماس لا يساهم في الاستقرار الإقليمي. بل إنه، بالأحرى، يقلل من فرص إيجاد حل يمكن أن نقبل به جميعا. والالتماس الذي سمعناه ليس التماسا من أجل السلام، إنه التماس لتأييد الأحادية ومن شأنه أن يخلق سابقة خطيرة شديدة، ألا وهي تشجيع الانفصاليين في كل مكان.

في تموز/يوليه عُلقت المحادثات بين بلغراد وبرشتينا، التي ييسرها الإتحاد الأوروبي، لوقت قصير من قبل الميسر. في ذلك الوقت كانت قد بُذلت محاولة لفرض موظفي الجمارك على خط الحدود الإدارية بين أراضي صربيا وشمال كوسوفو. وبسبب ذلك اندلعت أعمال العنف. وبذلت حكومتي كل ما في وسعها لمنع العنف من الانتشار، ولكن، هل كان هذا ضروريا؟ الأثر المنشود كان تذكير الصرب بأنهم يتفاوضون وفوهات البنادق مسددة إلى رؤوسهم، مع التهديد المتواصل بالعزلة الدولية. إنه يذكّر الصرب بأن لجوء الآخرين إلى ذريعة العنف يعتبر أداة تستخدم بطريقة مستهترة لتهديد الصرب. ويذكّر الصرب بحملة قتل الصرب في كوسوفو في آذار/مارس ٢٠٠٤. ويذكّر الصرب بالمفاوضات الفاشلة وبفرض الاستقلال المعلن بصورة أحادية.

أود أن أذكّر رئيس الجمعية وجميع الأعضاء في الأمم المتحدة بأن جمهورية صربيا تخلت عن ماضيها طوعا وبطريقة

سلمية، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ودخلت مرحلة جديدة من تاريخها، ووضعت مصير الأمة الصربية تحت حماية الديمقراطية والأخلاق والسلام والحوار.

ولهذا السبب نشعر بإهانة شديدة لنا من هذا الجو من التهديدات الصادرة عن بلدان نعتبرها لولا ذلك من أهم شركائنا الطبيعيين. وبقدر ما يتعلق الأمر بصربيا، فإن الحوار بين الطرفين استُهل في آذار/مارس ٢٠١١، بعد تأخير عدة أشهر لاعتبارات التقويم الانتخابي في برشتينا.

وقد حققنا تقدما كبيرا جدا أثناء تلك المفاوضات. وأود أن أطمئن الجمعية على أن جمهورية صربيا ستظل طرفا يشارك بهمة في ذلك الحوار. وثمة مسائل عديدة يجب معالجتها في الأشهر المقبلة. والتمس من جميع المعنيين أن يحافظوا على مشاركتهم في هذه العملية بروح بناءة. ولبلوغ تلك الغاية نتوقع من القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو أن تحترما احتراما تاما مذهب الأمم المتحدة القائم على المركز المحايد، وفقا لولايتيهما بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يعد مصدر شرعيتهما العالمية، سواء في الميدان أو على الساحة الدولية.

تحقيق التقدم يقتضي الثقة. وإن المفاوضات لن تتم والمصالحة لن تتحقق بتقديم طرف واحد فقط للتنازلات. فالنجاح لا يتحقق عندما تصدر تهديدات بالعنف وتتخذ إجراءات قسرية في سياق المفاوضات. أما ردنا على ذلك فهو أننا مثلما لن نقبل أبدا بالإجراءات الأحادية الجانب، فإننا لن نتخلى أبدا أيضا عن عملية التفاوض.

ولهذا السبب ذكرنا أننا لا نستطيع أن نعترف ولن نعترف باستقلال كوسوفو المعلن من جانب واحد. وهو أيضا السبب وراء اعتقادنا بأننا يجب أن نحسم جميع المسائل مع برشتينا، لأن منطقتنا تحتاج إلى بيئة مستقرة.

جمهورية صربيا سعت دائما إلى الحصول على تأكيدات مقرونة باتفاق دولي وضمانات دولية، بأن المجتمعات المحلية الصربية التي تقطن كوسوفو والمصالح الصربية والتراث الثقافي الصربي ستحظى بالحماية وسيسمح لها بالازدهار.

والكثير من هذه المسائل نوقشت أثناء السنوات القليلة الماضية بصيغ مختلفة. وقد تم في بعض الأحيان التوصل إلى اتفاقات، ولكنها لم تنفذ قط. لقد آن أوان توضيح الأمور. وإن التوصل إلى أي شكل من أشكال الفهم بشأن مسألة كوسوفو لا بد أن يستند إلى اتفاق تفاوضي مضمون صراحة، كشرط لازم كل اللزوم، على المسائل الجوهرية التالية لحماية الصرب في كوسوفو.

المسألة الأولى تخص مركز السكان الصرب في شمال كوسوفو. فالجميع يعترفون بأن هذه المسألة يجب معالجتها على أساس حقائق الواقع الراهن. وأي محاولات لتغيير حقائق الواقع الراهن لن تساعد في التوصل إلى حلول بناءة.

المسألة الثانية تخص التطبيق الملائم لمبدأ اللامركزية في كوسوفو. فكل الجيوب المعزولة عن الصرب الآخرين يجب أن تكون لديها حياتها السياسية والقضائية والاقتصادية بما يوفر مستوى المعيشة المناسب لها حتى تزدهر في المكان الذي توجد فيه. وصربيا تقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم الدعم الضروري للجماعات السكانية المهددة هذه.

المسألة الثالثة هي مسألة مركز الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وبعض من مواقعها المقدسة الأساسية. إن حماية تلك المواقع ومنح مركز خاص لها لصون هويتها الفريدة وتوفير مقومات البقاء لها مسألة تستأثر باهتمام أساسي. وإنه لأمر غريب حقا أن الجانب الآخر لم يتقدم بأي عرض يكون مقبولا لدى جمهورية صربيا والكنيسة الأرثوذكسية الصربية. وتلك المسألة واحدة من المسائل الأكثر أساسية، وينبغي

اعتبار رفضها إحراجاً تاماً للسلطات في بريشتينا والمؤسسات والدول المشرفة الموجودة في كوسوفو.

وأخيراً، يجب حل مسألة الملكية. فهناك آلاف المطالبات الخاصة لا تزال معلقة، مما يجعل الذين شردوا داخلياً في عام ١٩٩٩ رهائن. والمطالبات بالملكية التجارية لا تزال من دون حل أيضاً.

إن عدم إحراز تقدم بحسن نية حول المسألة ذاتها التي تكمن في صميم اهتماماتنا – حقوق المجتمعات الصربية في كوسوفو – مقلق جداً. وهذه المسائل الأربع هي المحك بالنسبة إلينا.

وهناك كلام كثير عن التقدم المحرز في بلدي. ويحزنني دائماً أنني يجب أن أكرر ذكر شواغلي إزاء الطريقة التي تتم فيها معالجة مسألة كوسوفو. فلنتذكر جميعاً أن قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) قد وضع كوسوفو تحت الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة، ريثما يتم التوصل إلى تسوية شاملة يقرها مجلس الأمن. وثمة حد لوجوب تحميل صربيا المسؤولية عن التطورات التي يُطلب منها أن تتحمل المسؤولية عنها وعن الفترة الزمنية لذلك، ولكن دون أن تتوفر لها السلطة اللازمة.

وإنني أتطلع إلى اليوم الذي يمكنني فيه أن أقف على هذا المنبر وأبلّغ بأننا سوّينا تلك المسألة ووجدنا حلاً وسطاً يقبله الطرفان، وليس حلاً يُفرض فرضاً ويحصل فيه جانب واحد على كل شيء أراده والجانب الآخر لا يحصل على أي شيء. والنهج الصفري هو حل لا مستقبل له. نحن مستعدون. ونحن ملتزمون. وعلى الآخرين توفير أسباب التفاؤل.

ولجمهورية صربيا هدفان آنيان موازيان: وضع ترتيب مقبول للطرفين في كوسوفو يوفر ضمانات قوية للمجتمعات الصربية، والإسراع بالتقدم صوب الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. إن كلا هذين الهدفين قابل للتحقيق. وسيكون من الغباء لأي كان التفكير في التضحية بأحد هذين الهدفين على حساب الهدف الآخر. فعلى الآخرين أن يقرروا ما إذا كانوا يعتقدون أن تحقيق هذين الهدفين هو لمصلحة المنطقة والاستقرار. نحن مقتنعون بأن تحقيقهما هو لمصلحة الجميع.

وأعتقد أن صربيا قد وفت بالمعايير التي ستُدعى على أساسها إلى الترشح للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وأعتقد أيضاً أن بلدي على استعداد لبدء مفاوضات الانضمام. وأعتقد أنه إذا حدث ذلك، فستبدأ صربيا، للمرة الأولى منذ ٢٠ عاماً، بالاعتقاد أن الاتحاد الأوروبي يرى صربيا بالفعل جزءاً لا يتجزأ من الاتحاد الأوروبي بأكمله.

وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن بلدي قدوة في المنطقة حيال المسائل المتصلة بالمصالحة، وإرساء سيادة القانون، ومكافحة الجريمة المنظمة، فضلاً عن بناء القدرات الإدارية للتعامل مع المعايير الأوروبية.

إن معركتنا ضد الجريمة المنظمة معركة عالمية. ونحن نعلم أن الجريمة المنظمة الدولية تريد ان تستعمل منطقة جنوب شرقي أوروبا كقاعدة لاختراق الاتحاد الأوروبي. فقررت جمهورية صربيا أن تساعد على الحيلولة دون تحقيق ذلك كأولوية استراتيجية، وأولوية أمنية قومية. لذلك، تشن صربيا معركة لحماية مواطني الاتحاد الأوروبي. فهي تشارك بنشاط في استراتيجية أوسع نطاقاً لتدمير الصلات القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي. ونحن نتعاون مع جميع الدول التي تتشاطر تلك الأهداف. ونناشد المنطقة بأسرها أن تنضم إلينا في تلك المعركة.

لذلك، أنا مقتنع بأن وجود صربيا كمرشح وهي تقوم بالتفاوض على انضمامها بنشاط، رصيد هام للاتحاد الأوروبي.

وبهذه الطريقة، يمكن أن تستمر صربيا عضواً حتى أكثر فعالية في الأمم المتحدة، وأن تساهم اسهاماً كاملاً وبروح حماسية في المسائل التي تمس الإنسانية المشتركة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية صربيا على الخطاب الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، الى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية غينيا.

اصطحب السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كوندي (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة بصفتي أول رئيس منتخب ديمقراطياً في تاريخ بلدي منذ نيله الاستقلال، عقب إجراء انتخابات حرة وشفافة وموثوق بها، وكانت نتائجها محل قبول لدى الجميع. لقد دفع بلدي ثمناً باهظاً تجاه فجر الديمقراطية، التي كرست لأجلها قرابة ٥٠ سنة من حياتي.

واليوم، فتحت غينيا صفحة هامة في تاريخها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن مشاعر الامتنان من شعب غينيا للمجتمع الدولي، ولا سيما فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا، على جهوده الدؤوبة من أجل عودة بلدي إلى الحياة الدستورية الطبيعية. إضافة الى ذلك، أذكر أخي وصديقي الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، الذي لم يدّخر، بصفته وسيطاً، أي جهد لاستعادة النظام الدستوري في غينيا.

إن وجودي في هذه القاعة، التي تقول الكثير عن تاريخ الشعوب والأمم، يمثل عودة غينيا إلى الساحة الدولية. وهذا هو المكان بالنسبة إليّ للقيام بالتأكيد للمجتمع الدولي على التزام بلدي باحترام وتعزيز حقوق الإنسان، وتوطيد الوحدة والوئام الوطني، وبناء مجتمع ديمقراطي، وكفالة التقدم والازدهار للشعب الغيني.

والتحديات التي ينبغي مواجهتها كثيرة ومعقدة. فالحالة الاجتماعية – الاقتصادية التي ورثناها لم تكن مشرقة على الاطلاق: اقتصاد فاشل بالكامل مع ما ينجم عن ذلك من تضخم وفساد ودولة معطلة تماماً.

ولقد أعربت بالتالي نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ عن التطلعات المشروعة لشعب غينيا نحو تحقيق تغيير عميق يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. والتعطش الى ذلك التغيير له ما يبرره أيضاً بسبب التخلف الكبير الواضح في بلدنا على الرغم من موارده البشرية والطبيعية الكبيرة. لهذا السبب، التزمنا غداة الانتخابات الرئاسية دونما إبطاء باتخاذ سلسلة من التدابير العلاجية لتوفير السبيل نحو إدارة البلد على نحو أفضل.

وتم وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات ديناميكية لتحسين ظروف الشعب المعيشية. ومن بين الإصلاحات المعلنة، تعطي الحكومة الأولوية للزراعة بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأغذية. وبالمثل، يشهد قطاع التعدين إعادة تنظيم من خلال اعتماد سياسة جديدة أكثر اجتذاباً، وتأخذ مصالح غينيا وشركائها في الاعتبار.

وكجزء من زخم التغيير ذاك يستمر اتخاذ الإجراءات اللازمة لإضفاء الطابع العصري على النظام القضائي وإعادة

هيكلته لكفالة النهوض بحماية حقوق المواطنين وحرياتهم وإرساء أسس مناخ جذاب للاستثمارات.

على الصعيد المالي، سييسر الإصلاح التحكم بالتضخم ويمنع تبديد الأموال العامة وينفي الحاجة إلى طبع مزيد من النقود، مثلما سيسمح بمحاربة ممارسات الحكم السيئة والإفلات من العقاب والفساد. وستؤدي تدابير الإدارة الصارمة، مثل تكليف الدوائر الحكومية بأداء كل المهام، وتعزيز الرقابة الاقتصادية وتحديد النظام الإداري تحديدا كاملا، فضلا عن الاضطلاع بمهام مراجعة الحسابات، إلى منع الخسائر المالية وتصحيح الاختلالات الوظيفية.

وبمعزل عن تلك الخطوات لتحسين إدارة الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية التي وصفتها للتو، رسمت الحكومة استراتيجيات لتخفيض الفقر بقصد تلبية احتياجات السكان الأساسية من الدخل والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبخاصة المياه الصالحة للشرب والإمدادات من الطاقة الكهربائية. وبما أن الحكومة قررت جعل التنمية المستدامة هدفا رئيسيا لها، يصبح من الواضح أن قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والبيئة تندرج بين أولويات حكومتنا.

إلا أن برنامجنا الطموح هذا لمحاربة التخلف والفقر لن يتسنى إنجازه تماما بدون الدعم الجاري والفعال من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تستمر المفاوضات مع مؤسسات بريتون وودز بشأن التوقيع على اتفاق، يكاد يكون قد اكتمل، على مبادرة البلدان المثقلة بالديون، لإجراء تخفيضات كبيرة في ديون غينيا. وذلك سيتيح لنا موارد مالية كبيرة يمكننا أن نخصصها للتنمية المستدامة لبلدنا.

أود أن أعرب عن تقديرنا العميق وثقتنا المتجددة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي على الجهود المتفق عليها فعلا لتنفيذ استراتيجيتنا الإنمائية.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان الشعب الغيني لجميع شركاء التنمية على المستويات الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف على مساهمتهم القيمة في جهدنا الإنمائي الوطني.

إن المصالحة الوطنية تظل حجر زاوية الإجراءات التي نتخذها. والنهج الذي أسير عليه في تلك العملية هو المشاركة المباشرة مع السكان على صعيد القواعد الشعبية. وفي ذلك السياق شكلتُ مفوضية مؤقتة للتأمل تحت الرئاسة المشتركة للإمام الأعظم ورئيس أساقفة كوناكري. وتلك المفوضية ستعمل بالتكاتف مع الحكماء من مختلف المناطق والمديريات سعيا إلى سبل ووسائل تعزيز الوحدة الوطنية من أجل تحقيق مصالحة حقيقية.

والجيش، باعتباره عنصرا أصليا من الأمة، يندرج بين أولوياتنا. ونسعى في إصلاحاتنا إلى جعل الجيش مؤسسة جمهورية حقة – حارسا للسلام والأمن والتنمية.

النساء والشباب يشكلون أصحاب المصلحة الرئيسيين في تنميتنا الاجتماعية – الاقتصادية. وقطاعات المجتمع تلك تحظى بالاهتمام الدائب لدى حكومتي. وفي ذلك الصدد يشكل تمكين الشباب والنساء عاملا هاما آخر.

في أعقاب الانتخابات الرئاسية شرع شعب غينيا في الإعداد للانتخابات التشريعية، التي ستجسد العودة إلى النظام الدستوري. وفي ذلك السياق قررنا استحداث نظام مأمون لتسجيل الناخبين يعمل بالحاسوب، مما ييسر تصحيح أوجه الخلل التي لوحظت أثناء الانتخابات الرئاسية، وكفالة مشاركة جميع الغينيين من عمر التصويت في الانتخابات.

مؤتمر قمة الألفية، المعقود في نيويورك في عام ٢٠٠٠، ألزم نفسه من خلال إعلان طموح بتخفيض الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥ (انظر القرار ٥٥/٢). ورغم الاجتماعات الكبرى التي عقدت والاستراتيجيات التي رسمت

على مستوى الدولة ومشاركة المجتمع الدولي، لا سيما من خلال توافق آراء مونتيري ومؤتمر قمة روما المعني بالأمن الغذائي، ومؤتمر قمة جوهانسبرغ المعني بالتنمية المستدامة، ومؤتمر قمة بيجين المعني بالتنمية الاجتماعية، ما زال الكثير من التحديات قائما ويتعين علينا التصدي لها.

لذلك يلزمنا إجراء تقييمات دورية لوجهة تدابير الدعم اللازمة لكفالة أن الأهداف النبيلة التي اتُّفق عليها ستتحقق. وذلك النهج يتشاطره الشركاء الخارجيون والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والنقابات والعناصر الفاعلة الأخرى.

ورغم النداءات المتكررة من المجتمع الدولي من أجل السلام ما زالت مناطق الصراع والتوتر منتشرة في عدة مناطق من العالم، لا سيما في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. وإن احتلال الأرض الفلسطينية على يد دولة إسرائيل يعتبر مصدر انشغال دائم. لا بد للشعب الفلسطيني من أن يمارس حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة إلى دياره وحقه في إقامة دولة خاصة به، داخل الحدود التي كانت قائمة قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧، في سلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل. وذلك المسار المبدئي وحده هو الذي يفضي إلى سلام شامل ودائم، السلام الذي يعتبر ضمانا لجميع بلدان المنطقة، بما فيها إسرائيل.

إن بزوغ فجر مناخ مستقر في كوت ديفوار، البلد الشقيق والجار، يبعث على الاطمئنان بعد سنوات من الاقتتال بين الأشقاء.

ويرحب وفدي بانضمام جمهورية جنوب السودان إلى أسرة الأمم الحرة.

إن الحالة الإنسانية المفجعة السائدة في القرن الأفريقي تبعث على شديد القلق. وإن جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات والمؤسسات الإنسانية المبذولة حاليا لتوفير المساعدة والحماية للسكان في حالة ضيق يجب أن تتواصل. وإن اعتماد خطة إقليمية شاملة لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي سيتيح حلا دائما للأزمة الحالية. وتولي غينيا أهمية عظمى للتسوية الإيجابية للصراع بين الأشقاء في الصومال.

لقد شاركت جمهورية غينيا دائما في الجهد الجماعي للنهوض بالسلم والأمن الدوليين، وهي تسعى إلى تعزيز دورها في ذلك ا لمجال. والواقع أن وفدنا يؤمن بأن الوساطة تشكل الطريقة الأكثر فعالية لمنع الصراعات وتسويتها ولصون السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أن الدول يجب أن تهيئ الظروف المحلية اللازمة لمنع المنازعات وتسويتها بدعم من الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك يتعين على المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية أن تعتمد آليات الوساطة بالعمل الوثيق مع العناصر الفاعلة الأخرى، مثل المجتمع المدني والمنظمات الشبابية والنسائية. وفي حالة أفريقيا بالذات يحدو وفدي الأمل أن تُعطَى الأولوية لآليات الوساطة الأفريقية، التي برهنت أعمالها على نجاعتها في مناسبات كثيرة.

وفي ضوء أهمية الموضوع المحوري للدورة الحالية، يحدو الوفد الغيني الأمل بأن تساهم مناقشاتنا في تعزيز دور وأعمال منظمتنا الكونية. إن الأمم المتحدة هو البوتقة التي تنصهر فيها مطامحنا والمرآة التي تعكس تصورنا وتبرز نضالنا المشترك من أجل الرفاه المعزز والسلام. ولبلوغ تلك الغاية يجب عليها أن تسعى إلى تطبيق الإصلاحات المتعمقة لهياكلها وأساليب عملها وآليات صنع القرار فيها حتى تصبح أكثر فعالية وموثوقية.

أود أن أؤكد من جديد الموقف الأفريقي المشترك المتفق عليه في إزولويني الذي يطالب بتمثيل أكثر إنصافا في مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد ستواصل غينيا دعم

الإجراءات التي يتخذها الأمين العام، الذي كان انتخابه لدورة ثانية مصدر فرح غامر لنا. وإننا لواثقون بأن ولايته الجديدة ستمكنه من مواصلة جهوده وتعزيزها في سبيل تحقيق المثل العليا النبيلة المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

لا يسعني أن أختتم بدون الإعراب عن تهانئنا لسعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها العادية السادسة والستين. أتمنى له كل التوفيق في الاضطلاع بمهامه الشاقة. وأود أن أعرب لسلفه، السيد جوزيف ديس، عن امتناننا له على العمل الممتاز الذي أنجزه أثناء رئاسته للجمعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية غينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

خطاب السيد إسياس أفورقي، رئيس دولة إريتريا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس دولة إريتريا.

اصطُحب السيد إسياس أفورقي، رئيس دولة إريتريا، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إسياس أفورقي، رئيس دولة إريتريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أفورقي (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بتهنئة رئيس الجمعية وبلده، قطر، بمناسبة انتخابه لترؤس الجمعية في هذه الدورة، وبشكر الأمين العام بان كي - مون على قيادته ومنجزاته.

نجتمع في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة في مرحلة هامة من تاريخ العالم. ونجتمع في وقت حافل بالإمكانيات والفرص المثيرة للإعجاب لرفع مستوى حياة مئات الملايين من الناس. ومع ذلك، ينبغي موازنة هذه الآفاق الطيبة مع المخاطر العميقة ومشاعر القلق التي تستبد بعالمنا في الوقت الحاضر. فالأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة بلا هوادة، والارتفاع الهائل في معدلات البطالة، وتعاظم انعدام المساواة فيما بين الأمم وداخل الأمة الواحدة، والتصاعد المطرد لمستويات الديون، وتكرار المجاعات، والضعف المتزايد للبيئة، ما فتئت مجتمعة تعيث فسادا في حياة الناس وتحطم مستقبل الأمم. ورغم انتهاء الحرب الباردة والإعلان السابق لأوانه لظهور نظام عالمي جديد، تتواصل الحروب والتدخلات العسكرية - التي تعجز كلها تقريبا عن حل المشاكل، بدرجات متفاوتة، بل وتعمل على تعقيد نفس المشاكل التي يزعم أنها تسعى إلى حلها.

يصح القول إن هذه المشاكل ليست جديدة أبدا، ولكن لا ينكر أيضا أن الأسباب وراءها تبدو اليوم أكثر استعصاء على الحل. وقبل ثلاث سنوات جاش صدر العالم بروح الأمل والإمكانية المتجددة بالانتخاب التاريخي للرئيس باراك أوباما وحداثة رسالته للتغيير الايجابي. ولكن ذلك الأمل لم يتحقق بالرغم من أفضل جهوده وقوة شخصيته ومواهبه العديدة. وواقع الحال هو أن المشاكل التي نواجهها تكمن في صميم النظام وأنها تراكمت على مدى سنوات وعقود، وأنها تتطلب تغييرا نظاميا وهيكليا. ويتطلب تنفيذ هذه التحولات الحقيقية والايجابية والدائمة الجهد لا من قائد واحد وأمة واحدة وحلفائها، وإنما الجهود المتضافرة لجميع الأمم. وإننا نتطلع إلى ظهور وإعادة ظهور الدول - الصين والهند وروسيا والبرازيل وغيرها - التي تبدي زعامة أقوى وتتحمل مسؤوليات أكبر. ونؤمن بأن جميع الأمم، بغض النظر عن حجمها، يمكنها وينبغي لها أن تؤدي دورا متزايد الحجم والفعالية في السعي إلى بناء عالم منصف وعادل ومُقْسِط ومستدام.

لقد شهد هذا العام مبادرات حفازة شجاعة اتخذت زمامها شعوب كثيرة لإحداث التغييرات الأساسية المفضية إلى بداية جديدة كريمة لأفرادها ولبلدانها. ولئن كان مركز حدث هذه الحركة قد ظهر في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، فإنها ليست مقصورة على العالم العربي ولا على الأمم النامية. ففي الكثير من أجزاء العالم المتقدم النمو يسود الآن نفس الشعور بالخطر والإحباط، ونفس السخط على الحكومات التي أصبحت أسيرة أقلية قليلة ذات مصالح أنانية، ونفس التوق إلى فرص العمل اللائقة والمشاركة السياسية المجدية والحياة الكريمة. إن حقائق الواقع هذه لا يمكن ولا ينبغي إنكارها. ومن الواضح أن هذا ليس وقت التعاون أو التكبر. فالمطلوب اليوم هو الاعتراف الصريح بالواقع العالمي الصارخ الذي نواجهه، والاستعداد لتمكين سكاننا وشبابنا، والعمل التعاوني من أجل مستقبل آمن وأكثر إشراقا للجميع.

وعندما نتأمل في المستقبل ونقيّم التغييرات الكاسحة الجارية الآن، لا يسعنا أن نغفل التأكيد على أن الأمم المتحدة أصبحت فعلا منظمة عفى عليها الزمن وفي خطر التهميش التام. وقد دأبنا جميعا على إعلان اتفاقنا على الحاجة إلى إحداث التحولات في مؤسسات الأمم المتحدة وإجراءاتها، ولكننا مصابون بالشلل ولا توجد أي آفاق لتحقيق تقدم مبكر.

وتعلن إريتريا تأييدها لمن يؤكدون على إلحاحية تطبيق إصلاح حقيقي، وتؤمن بأن ما هو مطلوب ليس إجراء تعديلات طفيفة للنظام وإنما إحداث تحول شامل للمؤسسة. والعنصر الحاسم في هذا التحول يتعين أن يكون تعزيز سلطة الجمعية العامة هذه ودورها. فما دامت هذه الهيئة العليا محرومة من سلطة صنع القرار الحقيقية، فإن تمثيل أمم العالم في الأمم المتحدة سيظل منقوصا، حتى لو تم تغيير حجم وتكوين مجلس الأمن تغييرا كبيرا. وعلى نفس المنوال لا يمكن بث حيوية جديدة ذات مغزى في روح المنظمة بدون إعادة النظر بصورة كلية في أساليب عمل الأمم المتحدة وإجراءاتها، بما يكفل احترام حقوق الدول الأعضاء ويضمن الشفافية والخضوع للمحاسبة في جميع أجهزة المنظمة.

لقد انقضى نصف قرن تقريبا منذ ازدهار عصر تصفية الاستعمار الذي أدى إلى ظهور أمم افريقية مستقلة. ورغم الأمل والحماس اللذين سادا في السنوات المبكرة ورغم المنجزات التي تحققت منذئذ، كانت العقود الخمسة الماضية مخيبة للآمال إلى حد كبير. فالأوقات الصعبة والتحديات الداخلية والخارجية التي تسببت فيها لم تنته بالتأكيد، حيث ما زالت أفريقيا تكافح في بيئة دولية صعبة ومعقدة. مع ذلك، وبدون تضخيم الإمكانيات أو التقليل من حجم المصاعب، من الواضح أن عددا من البلدان الأفريقية تدخل حقبة من التجدد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فهي مقتنعة بأن أفريقيا تمتلك الموارد البشرية والطبيعية اللازمة للنجاح. إنها لن ترفض الشراكات الدولية، ولكنها ستعطي مكان الصدارة لقدراتها الذاتية وللتعاون على صعيد القارة وعلى الصعيد دون الإقليمي. ويحفز هذا المنظور البلدان الأفريقية على التركيز على المتطلبات الرئيسية لتطوير البنية التحتية في القارة، وتعزيز الروابط التجارية والاقتصادية فيما بينها. وثمة عنصر رئيسي آخر يتمثل في تنشيط الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

أما على الصعيد دون الإقليمي، فإن إريتريا تلتزم بالتنمية والتكامل الاقتصاديين في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر بنطاقها الأوسع. ونحن على اقتناع بأن ما من بلد يمكنه أن يحرز النجاح في بيئة مضطربة. وسوف نعمل من أجل تنشيط أعمال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والسعي إلى جعلها فعالة في تعزيز التنمية والتكامل على الصعيد الاقتصادي.

ونرحب بجنوب السودان المستقل، وسنعمل مع كلٍ من السودان وجنوب السودان، اللذين تربطنا بهما علاقات طويلة الأمد، بينما يعالجان أوضاعهما الداخلية ويسعيان إلى إقامة علاقات تعاونية.

وفي الصومال، أصبح من الواضح جداً أن هناك حاجة إلى نهج جديد، لأن النهج الحالي استنفد نفسه ولا يمكنه أن يؤدي إلاّ إلى المزيد من التعقيدات. ونظراً لأن الهدف الأساسي يظل إعادة إنشاء الصومال وإعادة بناء المؤسسات الفعالة، يتحتم على جميع أصحاب المصلحة أن ينخرطوا في العمل بجدية ويجعلوا العملية السياسية مملوكة من الصوماليين، بما في ذلك حكومتا أرض الصومال وبلاد بنط.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، وهو بند رئيسي في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، تؤكد إريتريا من جديد دعمها منذ أمد بعيد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة وذات سيادة. كما أنها تؤيد حق إسرائيل في العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دولياً. وفي الوقت نفسه، تشعر إريتريا حقاً بالقلق إزاء أن يصبح الاتجاه الحالي لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة معركة رمزية مجردة من مضمون حقيقي. ومن الحكمة والأهمية التذكير بأنه ما عدا بضعة أصوات واقعية، استُقبلت اتفاقات أوسلو بترحيب كبير، وأنه بعد عقدين تقريباً، لم تؤد إلى قيام دولة فلسطينية ولا إلى تحقيق السلام بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وأخيراً، سأكون مقصراً في واجبي إذا لم أذكّر الأمم المتحدة بمسؤوليتها عن التمسك بميثاقها والقانون الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن، واتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء احتلال إثيوبيا للأراضي الإريترية ذات السيادة. وإذا اقترن ذلك برفع الجزاءات غير القانونية المفروضة على إريتريا، فإنه لن يخدم قضية العدالة فحسب، وإنما سيمكّن شعوب المنطقة من العمل معاً لأجل تعزيز مصالحها الجماعية وتوطيد مكانة أفريقيا في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة إريتريا على الخطاب الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد أسياس أفورقي، رئيس دولة إريتريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد ماركوس ستيفن، رئيس جمهورية ناورو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية ناورو.

اصطحب السيد ستيفن، رئيس جمهورية ناورو، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماركوس ستيفن، رئيس جمهورية ناورو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ستيفن (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ السيد ناصر عبد العزيز النصر على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. واسمحوا لي أيضاً أن أشيد بسلفه، معالي السيد جوزيف ديس، لقيادته القديرة أثناء الدورة الخامسة والستين.

أود أن استهل خطابي بشكر الأمين العام بان كي – مون على زيارته التاريخية إلى كيريباتي وجزر سليمان في وقت سابق من هذا الشهر. لقد كانت أول مرة يقوم فيها أمين عام أثناء ولايته بزيارة بلد جزري في منطقة المحيط الهادئ، وهذا يثبت التزامه بتلبية احتياجات جميع البلدان، بصرف النظر عن صغرها أو بعدها. ومن محادثاتي مع الأمين العام، أعلم أنه غادر المنطقة بفهم أكثر وضوحاً

للتحديات الخاصة التي نواجهها بوصفنا دولاً جزرية صغيرة. وإنني أتطلع إلى العمل مع الأمين العام على إيجاد السبل التي تجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر تلبية للاحتياجات الفريدة والخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبينما كان الأمين العام يجول منطقة المحيط الهادئ، قال إنه

> ”في الشهر المقبل، سوف يولد المواطن الذي يصل به عدد سكان عالمنا إلى ٧ بلايين نسمة. فمن أجل هذا الطفل، ومن أجلنا جميعاً، يجب أن نواصل العمل لمكافحة الفقر، وخلق فرص العمل اللائق، وتوفير حياة كريمة مع الحفاظ على كوكبنا. لهذا السبب قلت إن جدول أعمال التنمية المستدامة هو جدول أعمال القرن الحادي والعشرين“. (انظر SG/SM/13780)

إن التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر هما أولويتان غالبتان منذ أن توليت منصبي في عام ٢٠٠٧. ولقد خطونا خطوات كبيرة محلياً، ولكننا لن نحقق أهدافنا الطموحة إلى أن يهيئ المجتمع الدولي البيئة التي تتوفر فيها لجميع البلدان فرصة تحقيق تطلعاتها نحو التنمية المستدامة.

وتعتمد الثقافة والاقتصاد في ناورو، شأنهما شأن الثقافة والاقتصاد في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، اعتماداً كبيراً على البيئة البحرية الصحية والمنتجة. فالمحيط هو أساس أمننا الغذائي، والمصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية. لهذا السبب، تدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ مؤتمر قمة الأرض المقبل في ريو إلى الاعتراف بأهمية ”الاقتصاد الأزرق“ للدول الجزرية الصغيرة والدول الساحلية. وأود أن أشكر المليديف، وأستراليا، ونيوزيلندا، فضلاً عن الأمين العام، على وقوفهم إلى جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ بشأن هذه المسألة.

لقد حددنا ثلاثة مجالات ذات أولوية للنتائج التي سيسفر عنها ريو+٢٠. أولاً، يجب أن نمكّن الدول الجزرية الصغيرة النامية من التمتع بنصيب أكبر من المنافع الاقتصادية المستمدة من مواردها البحرية والساحلية. ثانياً، يجب التقليل من ممارسات الإفراط في صيد الأسماك وممارسات الصيد المدمرة والقضاء عليها في نهاية المطاف. ولا بد من كفالة أن تكون مصائد أسماكنا مستدامة. وأخيراً، يجب علينا أن نعزز صمود النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية أمام الآثار المترتبة على تغير المناخ وتحمض المحيطات. وسيمثّل اعتماد اقتراحاتنا البداية لتهيئة الحيّز الذي تحتاجه الجزر الصغيرة من أجل تحقيق الازدهار.

إن حكومتي لم تكن ساكنة في الوقت الذي كانت تنتظر من المجتمع الدولي أن يعمل. ففي الصيف الماضي، تمت الموافقة على طلب ناورو للانضمام إلى السلطة الدولية لقاع البحار، مما سيمكّن بلدي من الانخراط في سبل جديدة وابتكارية لتحقيق النمو الاقتصادي، والمضي قدماً نحو عدم الاعتماد على المساعدات. وناورو لا تتمتع بالموارد الأرضية، ولذلك اختارت أن تتطلع إلى المحيطات بغية توسيع فرصها أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وسوف تذهب العائدات من استكشافنا وتطويرنا للنحاس والنيكل والمنغنيز إلى الصندوقين اللذين تملكهما ناورو بالكامل، أحدهما يدعم التعليم والتدريب، والآخر يدعم الصحة والبيئة.

ستلتزم هذه المبادرة الناشئة من الداخل تحت إشراف ناورو بأعلى المعايير البيئية الدولية.

يعترف المجتمع الدولي على نطاق واسع بالتحديات التي تجابه التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

ومع ذلك فإن نجاحنا في التصدي لها كان متفاوتاً على أفضل التقديرات. فقد خلصت الجلسة العامة الرفيعة المستوى المعقودة العام الماضي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية إلى أن التقدم الذي أحرزته العديد من جزر المحيط الهادي كان دون المستوى المطلوب في العديد من المجالات. وهناك حاجة ماسة إلى مساعدات محددة الأهداف للتصدي لأوجه الضعف الفريدة والخاصة بالدول الجزرية الصغيرة. وترى ناورو أن أكثر الطرق فعالية لإنجاز هذا الهدف أن تعترف الأمم المتحدة بالدول الجزرية الصغيرة بوصفها فئة رسمية لها آليات دعم خاصة بها.

للأسف، ستذهب أفضل جهودنا سدىً إنْ لم نتخذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ. فكما اعترف زعماء جزر المحيط الهادي في وقت سابق هذا الشهر، يمثل تغير المناخ أكبر خطر يتهدد وسائل كسب العيش وأمن شعوب المحيط الهادي وازدهارها.

لا بد أن يحرز الاجتماع السابع للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في ديربان، تقدماً ملحوظاً في اتجاه التوصل إلى اتفاقية شاملة وملزمة قانوناً تستطيع أن تكفل بقاء جميع الدول. يجب أن توافق الأطراف على فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو حتى تصبح الالتزامات الجديدة قائمة بحلول ٢٠١٣. على الأطراف أيضاً أن تقوم بتفعيل الاتفاقات التي تُوصِّل إليها في كانوك، بما في ذلك التزامات وإجراءات التخفيف الطموحة، وتشغيل صندوق المناخ الأخضر الجديد، وتفعيل ولاية تقضي بإبرام اتفاقية جديدة ملزمة قانوناً على أساس ما قام به الفريق العامل المخصص المعني بالعمل الطويل الأجل.

يهدد تغير المناخ بإهدار جميع المكاسب الإنمائية التي حققناها إذا واصلت الدول الملوثة الكبرى الرئيسية العمل كالمعتاد وكأنَّ شيئاً لم يكن. قد تختفي بعض جزر المحيط الهادي كلياً. إنها لحقيقة مؤسفة أن يوجد في الجو من الكربون ما يجعل من غير الممكن تفادي بعض الآثار السلبية لتغير المناخ. لذلك السبب، تشيد ناورو بالمناقشة المفتوحة التي عقدت مؤخراً بمجلس الأمن بشأن تغير المناخ. ومع أن البيان الرئاسي الختامي لم يكن بالقوة التي كنا نتمناها، فإنه يعترف اعترافاً واضحاً بالتهديد الذي يمثله تغير المناخ على السلم والأمن الدوليين، ويرسي الأساس لعمل يقوم به المجلس في المستقبل بذلك الشأن.

ومع قلة البلدان التي تشك في وجود علاقة بين تغير المناخ والأمن، فإن الاختلاف لا يزال قائماً بشأن طريقة المضي قدماً. وأرجو أن تسمحوا لي بأن أكرر اقتراحات الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادي.

أولاً، ينبغي أن يعين الأمين العام ممثلاً خاصاً بشأن المناخ والأمن ليضطلع بتحليل الآثار الأمنية المتوقع حدوثها بسبب تغير المناخ حتى تستطيع الدول الأعضاء أن تدرك بشكل أفضل ما يخبؤه المستقبل. ثانياً، ينبغي أن يقوم الأمين العام بتقييم قدرات منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للآثار المحتملة لتغير المناخ حتى تطمئن البلدان المعرضة للخطر بأن الأمم المتحدة على قدر المهمة. يشكل هذا الاقتراحان الحد الأدنى الضروري للتحضير لمواجهة أكبر تهديد يحدق بالسلم والأمن الدوليين في جيلنا هذا.

يجب أن يتصدى مجلس الأمن لأشد التهديدات الأمنية إلحاحاً في عصرنا هذا لكي يظل محتفظاً بأهميته. وبالمثل، يجب أن يتطور بحسب الحقائق الجيوسياسية الناشئة وأن يصبح أكثر تمثيلاً وشمولاً. لذا فإن ناورو تؤيد الإصلاح المبكر لمجلس الأمن من خلال توسيع كلتا فئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة وتحسين أساليب عمله.

ونعتقد أن من المهم جداً أن يكون الأعضاء الجديد متنوعين جغرافياً. بيد أن من المهم بنفس القدر أن تبدي

الدول المتطلعة لنيل العضوية التزامها بالتصدي لأشد المسائل الأمنية إلحاحاً التي تواجه جميع الدول الأعضاء. على سبيل المثال، أود أن أنوه بالقيادة الألمانية الشجاعة لمجلس الأمن في شهر تموز/يوليه حين اتخذت القرار الجريء سياسياً بعقد مناقشة مفتوحة بشأن تغير المناخ. وكما قلت سابقاً، إن تغير المناخ هو التهديد الأمني المهيمن الذي يواجه منطقة المحيط الهادي، وبالتالي فإن جهود ألمانيا لن تمّحي من الذاكرة.

وعلى نفس المنوال، ينبغي أن تكفل الأمم المتحدة أن يحظي جميع مواطني العالم بفرصة المشاركة في أنشطتها. يجب ألا نستمر في تجاهل أكثر من ٢٣ مليون نسمة يعيشون في تايوان، أكدوا مراراً وتكراراً أنهم دولة ملتزمة بالسلم والتعاون الإقليميين. لذلك فإننا نؤيد تمكين تايوان من المشاركة الفاعلة فيما يتصل باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومنظمة الطيران المدني الدولي.

يشكل تغيير اسم المجموعة الآسيوية مؤخراً إلى مجموعة آسيا والمحيط الهادي خطوة مرحباً بها تدل على الشمول الذي ينبغي أن تتسم به جميع جوانب منظومة الأمم المتحدة. وأشيد بالمجموعة لاتخاذها هذه الخطوة الرمزية واعترافها بالعضوية التي تعيش في منطقة المحيط الهادي وتبلغ نسبتها ٢٠ في المائة.

غير أنه يتعين تجاوز الرمزية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة تتصدى للشواغل الحقيقية التي تؤرق البلدان الصغيرة المعرضة للخطر. ومرة أخرى، أناشد الجمعية أن تؤيد تعيين مبعوث خاص معني بتغير المناخ والأمن من أجل الدول العديدة حول العالم التي يشكل تغير المناخ بالنسبة لها خطراً شديداً يهدد وجودها في بعض الحالات.

تستعد حكومتي لمجابهة تحد جديد. في عام ٢٠١٢، ستتولى ناورو رئاسة تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وأود أن أشيد بحكومة غرينادا لدورها القيادي الملهم ولأدائها باقتدار مهمةً بالغة الصعوبة.

إنني أعتز بالثقة التي أولانا إياها زملاؤنا في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وأدرك إدراكاً تاماً عِظَم التحديات التي تنتظرنا. نحن بصدد الدخول في فترة من التاريخ تتجه فيها البلدان إلى الداخل، بالرغم من مرور عقود ثُبت خلالها أن التعاون هو الطريق الأوثق لتحقيق الازدهار. يجب أن نقاوم الرغبة في الانخراط في سياسة المحصلة الصفرية، ويجب أن نعيد التزامنا بمبادئ تعددية الأطرافية التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة. سيكون مؤتمر ديربان الفرصة التالية للشروع في السير على طريق أكثر استدامة، ولخلق عالم نفخر بأن نتركه لأجيال المستقبل. ينبغي ألا نهدر هذه الفرصة.

على مدى سنوات، ناشد زعماء منطقة المحيط الهادي شعوب العالم أن يأتوا إلى جزرنا ليروا آثار تغير المناخ بأنفسهم. وقد استجاب الأمين العام لندائنا، وهو الآن يدرك إدراكاً حقيقياً الإلحاحية التي تتسم بها حالتنا.

في وقت سابق من هذا الأسبوع، تكلم عن بنت صغيرة قابلها أثناء زيارة له إلى كيريباس (انظر A/66/PV.11). إزاء الخوف من ارتفاع المد حول الجزر التي تعيش فيها، سألت تلك البنت الصغيرة عما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة لمساعدة شعبها. وهي ليست الوحيدة. فالأطفال في جميع بلداننا – في جزر كوك، وفيجي، وميكرونيزيا، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وجزر مارشال، ونيوي، وساموا، وجزر سليمان، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو، وبلدي ناورو – يتساءلون عمّا إذا كانوا سيحظون بمستقبل. وأتطلع إلى العمل مع الأمين العام لمواجهة تحدي أزمة المناخ ليتسنى لنا أن نقول لهم لم يعد ثمة من داع للخوف. ليبارك الرب جمهورية ناورو، وليبارك الرب الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناورو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ماركوس ستيفنن، رئيس جمهورية ناورو إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد محمدو يوسفو، رئيس جمهورية النيجر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية النيجر.

اصطحب السيد محمدو يوسفو، رئيس جمهورية النيجر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمدو يوسفو، رئيس جمهورية النيجر، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس إيسوفو (تكلم بالفرنسية): ”فيضربون سيوفهم سككا ورماحهم مناجل. لا ترفع أمة على أمة سيفا، ولا يتعلمون الحرب من بعد“ (الكتاب المقدس، إشعياء ٢:٤)

بعيدا عن تحقيق نبوءة إشعياء، ما زالت البشرية تواجه تحديات خطيرة في الوقت الذي سلم فيه سعادة السيد جوزيف ديس الراية إلى الرئيس الجديد، بعد أن أشرف ببراعة على أعمال الجمعية العامة في دورتها السابقة. ليس لدي أدنى شك في أنه بانتخاب الرئيس لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، سيضفي عليها مقومات عظيمة تعززها بشكل خاص قدراته على تفهم الحقائق الدولية والتمكن منها. وقد اكتسب هذه القدرات، بصفته الممثل الدائم لبلده، من بين مناصب أخرى، وبعد أن شغل مقعدا في مجلس الأمن أثناء عضوية قطر بصفتها عضوا غير دائم .

لقد فعل الرئيس خيرا باختيار ”دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية“ موضوعا لفترة ولايته. وبتوجيه من الأمين العام بان كي – مون، بذلت جهودا متواصلة في هذا المجال. هنا أود أن أشيد به على العمل الذي قام به خلال ولايته الأولى، وأهنئه على إعادة انتخابه في ٢١ يونيه/حزيران رئيسا لمنظمتنا. كما أود أن أشكره مرة أخرى لحصول بلدي، النيجر، على دعم المنظمة الثابت خلال الأزمات المتعددة التي شهدها في السنوات الأخيرة. بصورة أعم، شهدنا التزامه بشواغل القارة الأفريقية، ونأمل أن تمكنه فترة ولايته الجديدة من الاستمرار على نفس المسار.

اختيار موضوع الدورة الحالية دليل على أن نبوءة إشعياء، التي نقشت آياتها أمام مبنى الأمم المتحدة، تأخر تحققها. والواقع أن الحالة الدولية كانت ولا تزال تتميز بتوترات خطيرة. ربما اعتقدنا بأن نهاية الحرب الباردة من شأنها أن تفتح الطريق أمام عصر السلام الكامل والدائم في جميع أنحاء العالم. للأسف، نظرا لانعدام القدرة على استئصال الشر من جذوره أو ربما حتى الإرادة للقيام ذلك، فإن أملنا في بناء عالم خال من الصراعات ينحسر كلما اقتربنا منه تماما مثل خط الأفق.

إن أصل الشر هو سوء الإدارة السياسية والاقتصادية. فوعود الحرية والمساواة والعدالة وسيادة القانون والتضامن التي قدمت لشعوب العالم على المستويين العالمي والوطني لم يتم الوفاء بها دائما. إن انعدام التنظيم الاقتصادي العالمي، وهيمنة رأس المال على الاقتصاد الحقيقي، وزيادة التفاوت فيما بين الدول وداخلها ما هي إلا عوامل عدة تسببت في إحداث حالة الفوضى والأزمات والصراعات التي تقوض السلام في جميع أنحاء العالم. إضافة إلى ذلك، هل يستطيع عالم يعيش فيه عدة بلايين من السكان في الفقر أن يهنأ بالسلام؟ ماذا لدى البلايين الذين يعانون من الجوع ليخسروه؟ هل يمكن للصوماليين الذين يعانون من ويلات

الجوع الآن، أو سكان منطقة الساحل، الذين يواجهون الجوع مرارا وتكرارا، أن يعتقدوا أنهم يعيشون في عالم منصف وإنساني؟ هل يمكن أن يتعايش الفقر المدقع سلميا مع الثروة المفرطة؟

يسيطر اليوم ١ ٢١٠ شخص، أي ١٧ شخص من كل ١٠٠ مليون من سكان العالم، على إيرادات تصل إلى ٤ ٥٠٠ بليون دولار – ٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي – في حين يمثل دخل ٢٠ في المائة من أفقر السكان ١,٥ في المائة فقط، ولا يمثل دخل ٢,٥ بليون نسمة ممن يعيشون على أقل من دولارين يوميا – ٤٠ في المائة من مجموع السكان – سوى ٥ في المائة. وبالتالي، يحصل ألف شخص أو نحو ذلك على دخل أكبر بمرة ونصف من إجمالي دخل ٢,٥ بليون نسمة يعيشون على أقل من ٢ دولار يوميا. هذه الحالة غير فعالة اقتصاديا، فضلا عن كونها صادمة من الناحية الأخلاقية، لأنها تخنق النمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ برامج التكيف الهيكلي التي بدأت في ثمانينات القرن الماضي هو خير مثال على سوء الإدارة الاقتصادية العالمية. فعمليات تحرير التجارة والخصخصة التي تروجها هذه البرامج أجريت على نحو فوضوي. وحتى اليوم، لم تطبق برامج التحرير هاته إلا في القطاعات التي لا تتمتع فيها البلدان الضعيفة مثل بلدنا بأي مزايا نسبية. وكما نعلم، لا يؤثر تحرير التجارة على أسواق العمل أو المنتجات الزراعية. لقد عانى بلدي، النيجر، كثيرا من مثل هذه السياسات.

وأخيرا، حيث ينبغي لنا أن نتذكر أنه لم يتم الوفاء بعد بالوعد الذي قطعته دول العالم الغنية، في بداية السبعينات من القرن الماضي، بزيادة المعونة الإنمائية العامة إلى ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. إذا أضفنا إلى ذلك الأزمات الأخيرة في القطاع المصرفي والديون السيادية، إلى جانب النقص في الاستثمار المباشر في أفريقيا، حيث هناك مجال كبير للنمو الاقتصادي على الرغم من ذلك، يمكن أن نتفهم عدم كفاية النمو الاقتصادي العالمي، لا سيما انهيار النمو الاقتصادي في البلدان الغنية. لن تنمو المرونة الاقتصادية التي نحتاج إليها لمواجهة الأزمات إلا بتحقيق التنمية في بلدان الجنوب. فتوازن العالم يعتمد على التنمية المتوازنة في جميع مناطقه، وعلى وجه الخصوص، سيعزز إنشاء طبقة وسطى قوية في كل منطقة من مناطق العالم النمو الاقتصادي والاستقرار والسلام.

وعلى مدى أكثر من ٦٠ عاما، كانت منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر المناطق اضطرابا في العالم. كانت لدينا آمال كبيرة في استئناف المفاوضات غير المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بوساطة الأمم المتحدة في ٩ أيار/مايو ٢٠١٠. ويمثل بدء المفاوضات الثنائية المباشرة أملا حقيقيا في التوصل إلى اتفاق سلام شامل على أساس حل الدولتين، دولة فلسطينية مستقلة تمتلك مقومات البقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها.

مما لا شك فيه أن فشل هذه المحادثات أدى إلى اتخاذ السلطة الفلسطينية الخطوات اللازمة لتحقيق الاعتراف بدولة فلسطين استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧من ناحية، وإلى انضمامها إلى الأمم المتحدة بصفتها عضوا كامل العضوية، من ناحية أخرى. هذه هي اللحظة التي ينبغي فيها لمنظمتنا اتخاذ قرار جريء يهدف إلى تسوية المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية نهائيا، تسوية لن يكون الربيع العربي قادرا دونها على ضمان السلام والأمن في الشرق الأوسط بأكمله. وفي الواقع، فإن إخفاق الديمقراطيات في حل هذه الأزمة التي طال أمدها سيعزز الإرهاب لا محالة وسيمحو الإنجازات الديمقراطية للربيع.

إن بلدي، النيجر، وهو من بين الدول الأعضاء الـ ١٢٢ التي اعترفت بالفعل بدولة فلسطين، يؤيد طلبها

الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وهو الطلب الذي جرى تقديمه في هذا الصباح في هذه الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

تثبت الذكرى السنوية العاشرة للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، والتي جرى إحياؤها في ١١ أيلول/سبتمبر الماضي، والهجوم الانتحاري على مقر الأمم المتحدة في أبوجا في نيجيريا مؤخرا أنه لا توجد منطقة في العالم بمأمن من الإرهاب. ونحن ندين بشدة جميع أعمال الإرهاب، أينما ارتُكبت وأيا كان سببها وأيا كان مرتكبوها، لأنها تمثل أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن.

فالإرهاب، كما تعلم الجمعية، يهاجم القيم التي تشكل جوهر ميثاق الأمم المتحدة: احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والقواعد الحاكمة للحروب وحماية المدنيين والتسامح بين الشعوب والدول وحل النزاعات سلميا.

وفي النيجر، نواجه هذا الخطر على حدودنا الشمالية مع الجزائر وفي الغرب على حدودنا مع مالي وفي الجنوب على حدودنا مع نيجيريا. وأود أن أشيد إشادة مستحقة تماما بأفراد قوات الأمن والدفاع النيجرية، الذين ضحى بعضهم بأرواحهم في التزامهم بحماية بلدنا من الإرهاب.

وإلى جانب هذا التهديد، يتعين علينا بالطبع أيضا أن نواجه المنظمات الإجرامية التي تتجر بالأسلحة والمخدرات والبشر. وقد تفاقمت جميع هذه التهديدات بفعل الأزمة الليبية. وفي الواقع، لقد تم نهب مستودعات الأسلحة في ليبيا. ويجري الآن توزيع تلك الأسلحة في جميع أنحاء منطقة الصحراء والساحل وثمة خطر من أن تقع في أيدي الإرهابيين. ونظرا للطابع الإقليمي للتهديدات، فإن النيجر مصممة على العمل بشكل مشترك مع البلدان الأخرى، وخصوصا في منطقتنا دون الإقليمية، للتعامل مع الحالة. وينبغي عدم الاستهانة بالخطر على استقرار المنطقة دون الإقليمية بأسرها، حيث يشهد بعض البلدان حركات تمرد متكررة.

ونأمل أن يكون هناك حل سريع للأزمة، التي لن يكون تأثيرها على النيجر أمنيا فحسب، ولكن اقتصاديا واجتماعيا أيضا، نظرا لتوقف أعمال بناء الطرق التي كانت ليبيا تمولها وعودة أكثر من ٢١٠ ٠٠٠ مهاجر من مواطني النيجر من ليبيا ووصول أعداد متزايدة من اللاجئين الليبيين الفارين من الحرب. والنيجر بلد ديمقراطي تحكمه سيادة القانون، وسنعامل هؤلاء اللاجئين وفقا لقوانيننا والقانون الدولي. وحتى الآن، فإن بلدنا بموارده المحدودة جدا يتحمل هذا العبء الرهيب وحده. ومن ثم، فإن بلدنا بحاجة إلى دعم ومساعدة من المجتمع الدولي على صعيد قضايا الأمن والاقتصاد معا، حيث أننا على الخطوط الأمامية للحرب ضد الإرهاب.

كما تود النيجر أن ترى عودة السلام والاستقرار سريعا إلى هذا البلد الشقيق وتحقيق المصالحة بين الليبيين. ونحن قلقون إزاء الحالة، لأن المؤسسات الديمقراطية التي تحاول بلداننا بناءها لا تزال هشة. ونشعر بالقلق لأن واقع الفقر المنتشر على نطاق واسع يوفر تربة خصبة للإرهاب.

وبلدي، النيجر، يعتقد أنه إلى جانب الحلول الأمنية الفورية، فإن تعزيز المؤسسات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية هما السبل الوحيدة لمحاصرة الإرهاب وضمان السلام. والقيم الديمقراطية عالمية. وقد ثبت بشكل قاطع أنه لا يوجد ما يسمى الحتمية المناخية التي تقضي على البلدان الحارة بالاستبداد والبلدان المعتدلة الطقس بالديمقراطية. وحقق العالم، بفهمه لذلك، قفزة كبيرة، أقنعت حتى من كانوا يعتقدون أن النضال من أجل الديمقراطية ليس سوى نسخة جديدة من مهمة نشر التحضر التي كانت المبرر لاستعمار القرن الماضي والذي تحقق بفضل تحالف السيف والمبخرة.

بصفتي مسلما، أود أن أقول إن الإرهاب لا علاقة له بالإسلام. فالإسلام يؤكد دائما على الإخاء والعدالة. وهو يشدد دائما على الوحدة المتأصلة بين جميع البشر وتساويهم، بغض النظر عن أصولهم. وبالتالي، فإن الإسلام ينادي بأن جميع الناس سواسية كأسنان المشط في يد حائك. والإسلام دين تسامح.

”لا أعبد ما تعبدون. ولا أنتم عابدون ما أعبد. ولا أنا عابد ما عبدتم. ولا أنتم عابدون ما أعبد. لكم دينكم ولي دين“ (سورة الكافرون، الآيات من ٢ إلى ٦).

تلك كلمات آلهية مفعمة بالتسامح من إحدى سور القرآن الكريم. وبالتالي، فإن الإرهاب لا علاقة له بالإسلام، الإسلام الحقيقي الذي هو دين الوسطية السعيدة ومكافحة الإرهاب ينبغي ألا تُعتبر صراعا دينيا أو صداما بين حضارتين أو صراعا بين الحضارة اليهودية – المسيحية والحضارة الإسلامية أو قتالا حتى الموت بين الغرب المسيحي والشرق المسلم. يجب على العالم ألا يعود إلى الحروب الدينية التي عاشها في العصور الوسطى. على العكس تماما، بل ينبغي أن يكون قادرا على دمج قيم الحضارتين اللتين تستمدان جذورهما من نفس المنطقة، الشرق الأوسط.

إن تغير المناخ يشكل تحديا آخر يواجه العالم. وغازات الاحتباس الحراري هي أحد أسبابه. والبلدان الفقيرة الأقل نموا، والنيجر للأسف من بينها، لا تنتج سوى ١ في المائة من هذه الغازات. ونحن في النيجر نعاني من آثار تغير المناخ بصورة متكررة. وفي الواقع، فإن شعبنا يعيش على زراعة الكفاف وتربية الماشية. وهذان القطاعان، اللذان يعتمد عليهما أفقر الناس، وخصوصا النساء والأطفال، عرضة للغاية للتأثر بتغير المناخ. وموجات الجفاف والفيضانات التي اجتاحت النيجر على مدار السنوات العشر الماضية تبين، بشكل يغني عن البيان، وجود اتجاه نحو تزايد عدد الظواهر المناخية الشديدة.

وفي ضوء ذلك، قررنا تنفيذ مبادرة ”شعب النيجر يطعم شعب النيجر“. ولأننا نعتقد أن الجفاف لا يعني بالضرورة حدوث مجاعة، قررنا زيادة غلة الزراعة البعلية وتشجيع الري وتحديث أساليب تربية الماشية وتنفيذ سياسة قوية لحماية البيئة. ولأننا نعلم أن حصاد هذا الموسم سيكون ضعيفا، قررنا تنفيذ برنامجا للري في حالات الطوارئ لإعادة بناء مخزوننا الغذائي وتنبيه المجتمع الدولي إلى الحالة. ومن على هذا المنبر، أجدد نداء بلدي للمجتمع الدولي لتقديم مساعدات للنيجر التي تواجه أيضا انعدام الأمن الغذائي الحاد، فضلا عن التهديدات من الأزمة الليبية ومن الإرهابيين ومن المنظمات الإجرامية بجميع أنواعها.

وقد دفعتنا موجات الجفاف الرهيبة المتكررة التي تعيشها النيجر إلى اتخاذ قرار بإعادة هيكلة اقتصادنا. فبلدنا لديه موارد معدنية كبيرة، اليورانيوم والذهب والفحم والإسمنت، يجري تعدينها بالفعل، فضلا عن النفط الذي سيجري إنتاج أول برميل منه قبل نهاية عام ٢٠١١. وبينما كانت للعنة الموارد المعدنية نتائج مؤسفة في بلدان أخرى، فإننا سنستغل مواردنا لمصلحة شعب النيجر لا غير. ووفقا لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، نعتزم استثمار الأرباح لصالح شعب النيجر، وخاصة في مجالات الزراعة، وتربية الماشية، والبنية التحتية للطاقة والنقل، والتعليم والصحة وتوفير المياه. والدفعة المترتبة على ذلك لاقتصادنا ستتيح لنا خلق عشرات الآلاف من فرص العمل، وخصوصا للشباب. والنيجر تشجع الاستثمار الخاص، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر. وإلى جانب الحماية القانونية التي نوفرها، بتعزيز سيادة القانون، فقد اعتمدنا للتو أيضا قانونا بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تسريع التمويل.

إن من واجبنا إيجاد عالم أكثر عدلا وإنسانية. ولتحقيق هذا الهدف النبيل، فإننا بحاجة إلى حوكمة عالمية جديدة. وسيتطلب ذلك إجراء إصلاح عميق للمنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وإضفاء الطابع الديمقراطي على هذه المؤسسات ضرورة مطلقة؛ بل إنه شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار في العالم. ولكي تكون القرارات مقبولة لدى الجميع وينفذوها، لا بد من اتخاذها بطريقة تعاونية وقائمة على المشاركة.

أود أن أركز الآن على منظمتنا العظيمة. فالأمم المتحدة هي في آن واحد حيز دائم للحوار السياسي بين البلدان التي تمثلها ومحفل للتعبير عن التضامن الضروري بين شعوبنا. وهي أيضا الهيئة التي نتوجه إليها من أجل تحقيق آمالنا. ولهذه الأسباب مجتمعة، يجب المضي قدما في إصلاح الأمم المتحدة بشكل أسرع. وأفريقيا تتخذ موقفا مشتركا بشأن هذه المسألة، وهو الموقف الذي يؤيده بلدي. فنحن نؤمن إيمانا عميقا بأنه نظرا لعالمية ولاية الأمم المتحدة للتعامل مع القضايا الكبرى مثل السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، فإنها يجب أن تكون عادلة وتمثيلية وديمقراطية. ونؤمن بالتنشيط الجاري للجمعية العامة، المحفل المشترك الذي نعتز به جميعا. وما من شك لدينا في أن رئيس الجمعية سيمضي قدما في عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة. وينطبق الأمر ذاته على إصلاح مجلس الأمن الذي ننتظره جميعا، والذي ما فتئت أفريقيا تدعو إليه من خلال ممثليها، وخاصة لجنة العشرة لوزراء مالية ومحافظي المصارف المركزية الأفريقية.

وختاما، أود أن أعود إلى موضوع الوساطة. فبلداننا والأمم المتحدة ذاتها يمكنهما زيادة فعاليتهما في إدارة قضايا السلام والأمن والتنمية، إذا ما سعيا إلى إيجاد حلول عبر الوساطة. وأهمية دور الوساطة في التسوية السلمية للمنازعات لا جدال فيه. وهو، في الواقع، أداة أساسية في التسوية السلمية للمنازعات، التي يوصي الميثاق ذاته الدول بها في المادة ٣٣.

وفي النيجر، خبرنا فوائد الوساطة، من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في أزمتنا السياسية والمؤسسية مؤخرا. صحيح أن الوساطة قد تكون مرهقة، ولكنها تؤتي ثمارها في نهاية المطاف. ونحن نؤيد جميع الجهود التي تهدف إلى تعزيز السلام عبر الوساطة في الصراعات القائمة والمحتملة على السواء. كما نشجع إدارة الشؤون السياسية على مراعاة المبدأ في عملها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية النيجر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمدو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر، من قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، رئيس جمهورية هايتي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هايتي.

اصطحب السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، رئيس جمهورية هايتي، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميشيل جوزيف مارتيلي، رئيس جمهورية هايتي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مارتيلي (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ السيد ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأريد

أيضا أن أغتنم هذه المناسبة لأثني على قيادة الأمين العام بان كي – مون، وأشيد بما أضفاه من دينامية وحكمة على إدارة شؤون العالم.

ومن على هذا المنبر، أرحب ترحيبا أخويا بالدولة الشقيقة، جنوب السودان، التي أعلنت للتو استقلالها في ٩ تموز/يوليه. ونحن نشاطرها شعورها بالفخر ونرحب بها باحترام كبير بوصفها الدولة العضو الـ ١٩٣ في أسرة الأمم المتحدة العظيمة. وباسم جمهورية هايتي، أعرب عن التهاني الحارة وعن أملنا في أن ينعم البلد بالسلام والسعادة والازدهار. وأحيي ذكرى الذين ماتوا في النضال قبل أن يروا سطوع فجر يوم جديد على ذلك الجزء من القارة الأفريقية.

وأنا أتكلم هنا اليوم باسم هايتي، انضم إلى جميع الدول الأعضاء التي عرفت، مثلنا، العبء الثقيل لظروف ما بعد الكوارث وما بعد الصراع في القول إن الأمل يظل حيا حتى في صدور الفئات الأضعف والأقل منعة. فهم يتذرعون بالأمل في ولادة جديدة، لأنهم يعرفون أن واقع ما قبل الأزمة لم يعد ممكنا. وهم يعرفون أن التغيير، التغيير في عقليتهم والتغيير في شؤونهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يجب أن يكون عقيدتهم. فعدم التغيير ترف لا يقدرون عليه. وفي حالة هايتي، كان الاقتناع الراسخ لشعب كامل بضرورة التغيير هو بحد ذاته سبب انتخابي مع ولاية واضحة، وهي تحقيق ذلك التغيير.

إنني على اقتناع بأن قفزة الوعي الناتجة عن المعاناة هي التي ستقود إلى وضع نظام عالمي جديد. وكان ذلك هو الحال ذاته في مطلع القرن التاسع عشر، عندما حطمت سانت دومينيك أغلالها ومهدت لمولد هايتي. وكان ذلك هو الحال في عام ١٩٤٥، عندما توحدت بلدان المساعي الحميدة، بما في ذلك هايتي، لإنشاء هذه الهيئة التي تجمعنا معا هذا الأسبوع حول مُثل سامية. ويبدو أن هذا هو الحال ذاته في ضوء التغيرات السياسية التي تؤثر في شمال أفريقيا.

وفي بلد من بلدان الجنوب، حيث ما زال الدليل القياسي للتنمية البشرية يشكل مصدرا للقلق، وقعت، للأسف، كارثة كبيرة، وطفت إلى السطح بقسوة المسألة الكبرى المتعلقة بالمسؤولية، فهل هي محلية ومتصلة بالحكم، أم هي مسؤولية تقع على النظام العالمي. وسيكون العالم المعاصر والأمم المتحدة، على وجه الخصوص، مدعوين أكثر لتحمل المسؤولية، لأن حالات ما بعد الكارثة تشمل كلا الحالتين: الحالة الناجمة عن الكوارث الطبيعية، أو الحالة ذات الطابع العابر الناشئة عن حماقة بشرية.

وعلاوة على كل ذلك، عندما تأتي تلك العوامل مجتمعة، يجب أن تكون الاستجابة مصممة بعناية أشد، وبمسؤولية أكبر، وبمزيد من التنسيق والجرأة والعزم.

إنني أومن بقوة، بأن البلدان المتضررة، في المقام الأول، هي التي يجب أن تسعى إلى إيجاد الحل، لأن أي حل يفرض من الخارج، مهما كان سخيا، لن يؤدي في الأجل المتوسط إلا إلى آثار سلبية. والأمر متروك للناس في الجنوب أن يقرروا طريقة استخدام ثرواتهم ومواردهم الخام، وأن يقرروا مستقبلهم. وفي حالة هايتي، لا بد لي من القول أن المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، قد أظهر عبر دعمه للانتخابات الرئاسية في سياق صعب، بعد ستة أشهر من الزلزال، أنه يتفهم الحاجة الملحة. وأود أن أعرب عن شكري على ذلك.

ولكنني أومن بقوة أيضا أنه سيكون من قبيل انعدام المسؤولية لبلد نُكب بكارثة أن يحرم نفسه من المساعدة والخبرات والتعاون من دول شقيقة، سواء كانت من بلدان الجنوب الناشئة، أو من بلدان الشمال التي يفترض أن تكون ميسورة الحال.

هذا هو التوازن الذي أشرت إليه بين طابع الحكم والمساعدة الدولية المعدة جيدا التي ينبغي السعي إليه، والمدونة والحقيقية بدون أي تزويق. وأود أن أشير، على سبيل المثال، إلى مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحقيق الاستقرار في العديد من الأماكن في العالم، بما في ذلك هايتي.

وتبرز الحالة ذاتها في كل مكان: في البداية يرحب البلد بالبعثة، ولكنه يفقد الحماس في الأجل المتوسط. لماذا؟ تحدث المشاكل لأن توقعات البلد المضيف مفرطة. وعلاوة على ذلك، لا تستطيع البعثات أن تعمل عندما تكون مقيدة باختصاصات غير مرنة. وهذا أمر مؤسف، لأنه لا يوجد ما هو أقل مسؤولية وأكثر خطرا من جعل البعثات تغادر قبل أن يكون في مكانها بديل وطني فعال.

ففي حالة هايتي، ماذا سيكون الإنجاز الذي حققته بعثة الأمم المتحدة، لو أنها انسحبت اليوم فجأة وبدون سابق إنذار؟ إنني، بطبيعة الحال، أعي حقة أن أخطاء لا يمكن قبولها قد ارتُكبت وأضرت بهيبة البعثة، ولكن يجب ألا يُسمح للأشجار بأن تخفي الغابة. وأعتقد أن تحقيق الاستقرار السياسي يمر في عدد من المراحل. ولا يمكن أن يستند ببساطة إلى قوة تدخل أو قوة مراقبة محايدة بشكل أو آخر. إن ذلك سيعكس نظرة مبسطة إلى حد كبير إلى الدور الرئيسي للأمم المتحدة. فتحقيق الاستقرار أكثر من ذلك. وعليه، تستند سياسة الحكومة التي أمثلها إلى أربع دعائم: التعليم، والعمالة، والبيئة، وسيادة القانون.

فكيف يمكن بناء السلام بدون تعليم أساسي شامل ومجاني في بلد تنتشر فيه الأمية على نطاق واسع؟ وكيف لنا أن نعزز التنمية المستدامة بدون تعليم عالي الجودة يعزز القيم لدى المواطنين، ويكفل المساواة بين الجنسين، ويثمّن الهوية الثقافية والانفتاح على العالم ويقود إلى التسامح؟

وفيما يتعلق بالوظائف، أود أن أقول أنه يمكننا أن نتحدث كما نشاء عن الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وعن تحقيق الاستقرار والسلام، ولكن المعدة الخاوية صماء، لا تسمع الكلام. إن العدالة تبدأ في إيجاد الوظائف اللائقة التي توفر الأجر المناسب وتحترم حقوق الفئات الضعيفة من الشعب. والتوزيع العادل للدخل من المواد الخام هو الذي سيوقف خنق بلدان الجنوب ويضع حدا للمضاربة التي تقوض الديمقراطية.

إن تلك المواضيع الرئيسية هي التي يجب أن تلتقي عليها الدول وتتوحد حولها بشكل أوثق. وعليها أن تلتزم بمكافحة إزالة الغابات وتغير المناخ. كما علينا أن نضع في اعتبارنا بشكل جاد مشكلة المياه. ولن يسود السلام في العالم طالما ظلت ظروف الحياة في بلدان مثل بلدي على هذا المستوى من الفقر بحيث تجعل حتى الكوارث الطبيعية مأساوية أكثر، وتجعل الفيضانات أسوأ والجفاف أكثر فتكا والنزوح من الأرياف أوسع نطاقا.

وتحقيق الاستقرار يعني اليوم أيضا، وفي المقام الأول، تحقيق سيادة القانون، ولكن سيادة القانون تتطلب، في جملة أمور أخرى، جهازا قضائيا مستقلا ومسؤولا وقويا. كما إنه يعني الإنشاء المستمر والصعب، لكن الضروري، للمؤسسات القوية التي تكون أقوى من الامتيازات والمصالح الفئوية.

وسيصبح العالم أجمل عندما نكف عن الكلام حول إدانة الناس واتهامهم. وقد كانت هايتي شاهدة على تلك الحقيقة. ولكن هايتي يمكنها القول أيضا أن مدفوعات الأموال في حالات ما بعد الكوارث، التي لا تخضع لإجراءات بيروقراطية غير مرنة ومعقدة ومرتبكة، هي تلك التي تتواءم مع الاحتياجات على أحسن وجه. وبناء على ذلك، تلك الإجراءات، حتى إذا كانت تتلقى الدعم، تسمح للبلدان المتضررة أن تتولى الملكية على المبادرات الاستراتيجية

فيما يتعلق بالمستقبل. وعلى وجه التحديد، فيما يتعلق بالموارد التي تتاح للسكان المتضررين، من المستصوب أيضا أن تتم متابعة التعهدات بالإجراءات وأن يتم تنفيذ مشاريع إعادة البناء بالفعل.

وباختصار، أود أن أقول أنه سيكون من المحزن للغاية أن نرى اليد اليسرى تسترد ما قدمته اليد اليمنى. فالإغراء قائم وناتج عن صعوبة السياق الاقتصادي العالمي. ولكن مرة أخرى، وحدها الحقيقة يجب أن تكون لها الغلبة، لأن إعادة الإعمار إذا تركت في انتظار التنفيذ، فإن الانتظار الطويل سيقود إلى نفاد الصبر وإلحاق الضرر. وفي حالة هايتي، على غرار حالات ما بعد الكارثة الأخرى، ينبغي للأمم المتحدة والدول الصديقة أن تمد لنا يد المعونة، وأن تساعدنا على إعادة إعمار، ليس مجرد الحيز المادي، بل إعادة إعمار حياة الرجال والنساء الذين يجب أن نمنحهم الأمل. وفيما يتجاوز المفاهيم والأفكار التجريدية، هذه قصة إنسانية بالدرجة الأولى. وهذا هو النظام الجديد الذي نتواجد هنا للحديث عنه اليوم، وأعني بذلك إعادة وضع البشر في قلب المناقشات المحورية لزماننا. وهذه هي القوة الدافعة التي وجدنا أنفسنا في خضمها ويتشاطرها البلايين من البشر ممن وقعوا في قبضة الكوارث وعمليات الخروج القسري والصراعات والأوبئة.

وتضامناً مع الضحايا الآخرين، يود شعب هايتي أن يبعث برسالة شديدة الوضوح من منبر الأمم المتحدة. فما دام هناك رجال ونساء من ذوي النوايا الحسنة، هناك أمل. وما دامت كانت هناك أمم متحدة في تضامن، هناك أمل. ونحن في هايتي كابدنا كل أنواع الكوارث التي يمكن تصورها، وكل أشكال الكوارث التي من صنع الإنسان أو تأتي بها الطبيعة والتي استفحل خطرها بفعل التدمير الممنهج وغير المسؤول الذي يقترفه بنو الإنسان. لقد خبرنا الأوبئة والجوع، وحتى التهميش، لكن ها هي هايتي تعود لتقف على قدميها الآن مستعدة لإعادة البناء والبدء من جديد. ولا شيء مفروض سلفاً. هذه هي هايتي الجديدة المنفتحة على العالم، هايتي الجديدة المنفتحة للاستثمار والتعاون وإعادة الإعمار والحوار والسلام. هذه هي هايتي الجديدة تقول شكراً لكل المجتمعين هنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هايتي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ميشيل جوزيف مارتللي، رئيس هايتي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد زِنسو (بنن).

خطاب السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بوروندي.

اصطحب السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس نكورونزيزا (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في تهنئة رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين وأعضاء المكتب على انتخابهم. نود أيضاً أن نشكر رئيس الدورة الخامسة والستين على ما قام به من عمل أثناء ترؤسه للجمعية في العام الماضي.

نود كذلك أن نغتنم الفرصة هذه لتهنئة معالي السيد بان كي - مون على تعيينه لولاية ثانية في منصب الأمين العام للأمم المتحدة. وإعادة تعيينه هذه شهادة حية على

نجاحاته في الإسهام في تعزيز السلام والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

إن عملية توطيد السلام في بوروندي، بدعم من الأمم المتحدة، قد أدت إلى التنظيم الناجح لانتخابات عام ٢٠١٠ من خلال عملية توافقية وبفضل قانون انتخابي صدر بعد مشاورات مع جميع أصحاب الشأن. كما سمحت روح الحوار في عملية توطيد السلام تلك لبرلماننا بإنشاء منصب أمين المظالم ولجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وسمحت لنا نفس هذه العملية بوضع مجموعة ثانية من الصكوك في إطار حملتنا لمكافحة الفقر، وأعني بذلك القانون الذي ينظم الأحزاب السياسية، وقانون حقوق الملكية الجديد، ورؤية بوروندي ٢٠١٥، واستراتيجية وطنية للحكم الديمقراطي، ومكافحة الفساد.

في بوروندي الآن ديمقراطية حقيقية. والأمثلة التي أشرت إليها آنفاً، إلى جانب الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة، وعقد الاجتماعات مع المجتمع المدني وعملية تنفيذ آليات العدالة الانتقالية، جميعها أدلة إضافية على ذلك. وقد فتحت بوروندي حواراً مع الجميع. وعليه، يمكننا جميعاً أن نلاحظ بعين الرضا أن صفحة جديدة قد فُتِحت في تاريخ بوروندي.

لقد أفضت المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً إلى إحلال السلام لأول مرة. وقرر الشعب ما ينبغي عمله، وجرى انتقال سلمي للسلطة. وإنني أشيد بشعب بوروندي لتمكنه من التخلي عن عادات الماضي المأساوية، حيث لم تكن نتائج الانتخابات تُحتَرم. أما اليوم، فقد غدت المؤسسات التي أنشئت ذات مشروعية وهي تأخذ على عاتقها واجب دستوري لحماية الشعب وكفالة استقرار البلد والنهوض بالتنمية.

ولكن، أرجو ألا تراودنا أية أوهام. فما زال هناك شعور بانعدام الأمن في أعقاب إعادة الإدماج الاجتماعي – السياسي للمقاتلين السابقين. وهناك أيضاً مشاكل مستمرة مع النظام الانتقالي، مع تدهور مؤقت في الحالة الاقتصادية لشعبنا، يعزى إلى المشاكل في الزراعة وتغير المناخ والارتفاع الشديد في أسعار النفط والأسعار عموماً.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن بوروندي بلد في مرحلة ما بعد الصراع. وفي هذا السياق، يسرنا أنه جرى تسليم أكثر من ٨٠ ٠٠٠ قطعة سلاح، قام الأهالي بتسليمها. وعلاوة على ذلك، أنشئت لجنة لنزع السلاح وبدأت الشرطة الوطنية في البحث عن الأسلحة ومصادرها من المجرمين.

وعلى صعيد التنمية، تواصل بوروندي جهودها لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وأعداد الأطفال في المدارس آخذة في الازدياد، وكذلك أعداد المدرسين، حيث أصبح التعليم الأساسي الآن بالمجان. وقد أجرينا عدداً من الإصلاحات لتدريب شبابنا تهيئة لتوظيفهم. وتعهدت الحكومة بالجمع بين الناس في القرى لكفالة توفير الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب، والطاقة، والرعاية الصحية، والمدارس وأماكن السكن اللائقة، التي تساعد على المصالحة، وتوفير الأمن وإيجاد الوظائف. وكان ذلك بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية المجانية للأطفال في سن الخامسة وما دون، وللنساء الحوامل وللنساء اللواتي يلدن في عيادات الصحة العامة.

ولهذا الغرض، مكنتنا الجهود على المستوى الاجتماعي من بناء ما يزيد على ٢,٠٢٤ مدرسة، وما يزيد على ٨٠ مركزا صحيا، وتركيب ما يزيد على ٢ ٠٠٠ مضخة ماء لتوفير مياه الشرب – وتم كل ذلك خلال ثلاث سنوات وبدون أي مساعدة خارجية.

ويجري الاضطلاع بالعديد من الجهود الإنمائية في عدد من القطاعات الوطنية الرئيسية التي تهدف إلى رفع مستوى حياة شعبنا، مستفيدين من اندماج بوروندي في جماعة وسط أفريقيا.

إننا نأسف لاستمرار الحوادث المتعلقة بالأمن التي تسببها عصابات مسلحة، ونزاعات على الأراضي، وتواجد قوى سلبية في بعض مناطق البحيرات الكبرى. وقد صدمنا بالمأساة المروعة التي وقعت في غاتومبا في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ففي تلك الليلة المظلمة، وقع هجوم دموي على نادٍ ليلي، أدى إلى مصرع ما يقارب ٤٠ شخصا – من الأطفال، والشباب والمسنين – ومن جميع الطوائف العرقية، ومن الجنسين، وذوي مختلف الاتجاهات السياسية.

ومدت الحكومة يدها لمساعدة للسكان الذين عانوا بسبب الحادث، فسددت تكاليف مراسم تشييع القتلى وشاركت فيها. كما قررت الحكومة توفير العلاج لجميع الذين جرحوا جراء المأساة، وأعلنت ثلاثة أيام حداد تم احترامها.

إننا ندين بشدة ذلك الهجوم البشع، ودعونا إلى إجراء تحقيق، ومن المتوقع الانتهاء منه خلال شهر. وبفضل التعاون الحقيقي من جانب السكان الذين أظهروا قدرا كبيرا من ضبط النفس، وشجبوا من ادُعي أنهم خططوا ونفذوا الهجوم، يسعدنا أن نقول أننا حققنا تقدما في التحقيقات الجارية.

ويمثل ذلك تعبيرا آخر عن التزام شعب بوروندي بالسلام، مما ينبغي أن يُطمئن الجميع فيما يتعلق بقدرة بوروندي على الاستمرار والاستقرار. وإذ يستدعي هذا العمل المزيد من اليقظة من جانبنا جميعا، فإنه لا ينبغي أن يعتبر مرآة للحالة الراهنة في بلدنا. فهذه الأعمال الإرهابية، والمجازر، والجرائم ضد الإنسانية، يجري تنفيذها، للأسف، في عدد من البلدان، مما يلقي علينا جميعا واجب التصدي الحازم لها وتقديم منفذيها إلى العدالة.

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى أن يدين بدون تحفظ ذلك العمل المقيت، وأن يساعدنا على محاكمة مدبّريه وأتباعهم. كما إننا ندعو المجتمع الدولي إلى دعم تشغيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي أنشئت مؤخرا في بوروندي، ومثلت خطوة إيجابية.

كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشير إلى أن لجان التحقيق ماضية في عملها لتسليط الضوء على الاغتيالات التي وقعت في مختلف أجزاء البلد. ويحدونا الأمل أن تتم معرفة الحقيقة قريبا وأن يقدم المسؤولون عنها إلى العدالة.

إن الحالة المحلية في بلدنا تبعث على الرضا، ولكن لا يسعنا إلا أن نكون على وعي بالشواغل الإقليمية والدولية. وعليه، فإن الحالة في الصومال، التي نشارك فيها بقوة من خلال مساهمتنا في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تتطلب شركاء إضافيين من أجل تحقيق استقرار البلد وجعله مستعدا لإجراء الانتخابات. وينبغي الاضطلاع بتلك الجهود في سياق التدابير الدولية لمكافحة الإرهاب، وكذلك من أجل كفالة الأمن الغذائي.

ومن أجل تحقيق النجاح في مكافحة الإرهاب، لا بد للإدارة العالمية من أن تكون قادرة على التصدي لذلك التحدي. وعليه، هناك حاجة ماسة لإصلاح مجلس الأمن وللتفاعل المستمر بين المجلس والجمعية العامة بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام العالمي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أهنئ جنوب السودان على انضمامها إلى أسرة الأمم، ونحن ندعم تصميم السودان وجنوب السودان على السعي لإيجاد السبل لتحقيق التسوية السلمية لمسائل ما بعد الاستفتاء.

وأود أن أختتم بياني بدعوة الجمعية العامة إلى تسريع السعي إلى إيجاد التوازن بين التنمية وبقاء كوكب الأرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بوروندي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد إيمانويل موري، الرئيس ورئيس الحكومة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه الرئيس ورئيس الحكومة في جمهورية ميكرونيزيا الموحدة.

اصطحب السيد إيمانويل موري، الرئيس ورئيس الحكومة في جمهورية ميكرونيزيا الموحدة، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أيمانويل موري، الرئيس ورئيس الحكومة في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس موري (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بالتقدم بتهانيّ الحارة إلى السيد النصر بصفته رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وستكون قيادته القوية استمرارا للمعيار الرفيع الذي أرساه سلفه. وأود كذلك أن أعرب للأمين العام عن بالغ تقديري لإسهاماته وإنجازاته الكثيرة، ومن بينها الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى البلدان الجزرية في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وأود أن أهنئه وأعرب له عن أطيب تمنياتي في ولايته الثانية.

لقد اتخذ مجلس الأمن خطوة كبيرة في تموز/يوليه الماضي، من خلال اعتماده البيان الرئاسي (S/PRST/2011/15) أثناء مناقشته لمسألة تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن. وقد لقينا تشجيعا من تلك الخطوة الجريئة.

وبوصفنا عضوا في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإننا نقدر الإجراء غير المسبوق الذي اتخذه مجلس الأمن، بينما نستمر في مواجهة التهديد لوجودنا وفقدان وحدة أراضينا وسيادتنا، الناتج عن الآثار السلبية لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. وتمثل الشواغل التي عبر عنها مجلس الأمن فيما يتعلق بتغير المناخ، ولا سيما المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر، خطوة هامة.

ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نلاحظ الإخفاق والتردد من جانب بعض البلدان في التصدي للجوانب الأمنية لتغير المناخ، حتى في مواجهة البيّنة العلمية التي لا تقبل الجدل. ونرى أن من عارض المناقشة في المجلس ومن شكك في الآثار الأمنية الناجمة عن تغير المناخ إنما يتجاهل أمراً بديهياً.

وبكل احترام، نطالب الأعضاء الذين عارضوا المناقشة وأولئك الذين ما زالوا يتشككون بالوفاء بمسؤولياتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ونحيط علماً بمواقف أولئك الذين يتطلعون للحصول على عضوية المجلس، ونتوجه بالشكر للبلدان التي ساندت قضيتنا. وأحث مجلس الأمن بقوة، بل وأحث منظومة الأمم المتحدة برمتها، على استخدام سبل إبداعية في معالجة شواغل الأعضاء الأكثر هشاشة في المنظمة.

ونحن ممتنون للزيارة التاريخية التي قام بها الأمين العام، بان كي - مون، لمنطقتنا في الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء منتدى جزر المحيط الهادئ. وكانت هذه أيضاً هي المرة الأولى في تاريخ هذه الهيئة الذي يرجع إلى ستة وستين عاماً، التي يزور فيها أمين عام للمنظمة أياً من الدول الجزرية

الصغيرة النامية في المحيط الهادئ على الإطلاق – وكانت زيارته في تلك المناسبة لكل من كيريباس وجزر سليمان. ونحن على يقين من أن زيارة الأمين العام ستضفي شعوراً أقوى بالإلحاح بشأن مسألة تغير المناخ.

إن تغير المناخ لم يعد مسألة افتراضية، بل هو مأساة حقيقية، فنحن في منطقة المحيط الهادئ نعاني من آثاره المعاكسة بالفعل. وسوف تظل تلك الآثار تتفاقم إلى أن تختفي بلدان كبلدي، ما لم تتخذ هذه الهيئة تدابير فورية وحاسمة للتخفيف من التغير المناخي عند أول علامة.

ولا بد أن نبدأ فوراً بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة طويلة العمر مثل ثاني أكسيد الكربون. وعلينا أن نكمل هذا العمل بشأن ثاني أكسيد الكربون بالحد من العوامل المؤثرة لفترات قصيرة على المناخ، مثل الكربون الأسود والميثان وأوزون التروبوسفير ومركبات الهيدروفلوروكربون بغية منع زيادة إضافية بدرجة مئوية واحدة في الاحترار العالمي في العقود القادمة. وتخفيض هذه العوامل القصيرة العمر من أفضل الوسائل لحماية بعض من أكثر المناطق هشاشة على وجه الأرض، مثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

ولذلك، أدعو المجتمع الدولي للانضمام إلى هذا النهج الاستراتيجي لمواجهة تحدي تغير المناخ. فالآن هو وقت العمل.

وقبل أكثر من ٦٠ عاماً، استرعى بلدي الجزري، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، انتباه العالم عندما كانت ساحة للمعارك في صراع المحيط الهادئ. واليوم، يبقى هناك حطام ٦٠ سفينة تقريباً تخلفت عن ذلك الصراع، وهي تشكل تهديداً لأرواح بشرنا وبيئتنا والنظام الإيكولوجي البحري. وفي بطن حطام هذه السفن يرقد حوالي ٣٢ مليون لتر من الوقود تشكل قنبلة بيئية موقوتة. وقد حذر كبار الخبراء المعنيين بالتآكل تحت الماء، من أن هذا الحطام سوف ينهار، وعندما يحدث ذلك، نعتقد أن النفط الذي سيتسرب من هذا الحطام سيكّون بقعة هائلة الحجم، وسيكون أثرها شبيهاً بالكارثة التي وقعت في خليج المكسيك في العام الماضي.

لقد بدأ النفط يتسرب من هذا الحطام فعلاً في ولاية تشوك التي أنتمي إليها. وأي كارثة من شأنها أن تخلف أثراً مدمراً على البيئة وعلى طعامنا وعلى الشعاب المرجانية التي تشكل أرضاً لتكاثر أنواع عديدة من الأسماك. وسيؤثر ذلك سلباً كذلك على صناعة السياحة في بلدي، والتي تعتمد بدرجة كبيرة على الغطس بين الشعاب المرجانية وحطام السفن. وتلافياً لكارثة بيئية كبرى، فإنني أدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة الفورية.

وقبل ٢٠ عاماً مضت، انضم بلدي إلى عضوية هذه المنظمة، ليصبح جزءاً من الحركة المعروفة بعملية ريو. وانطلاقاً من تلك العملية، أصبح مبدأ الاستدامة ولاية من أجل التنمية. وعلى ذكر مؤتمر ريو+٢٠، فإن ميكرونيزيا والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى تطالب بالاعتراف بما نسميه ''الاقتصاد الأزرق''. لأننا كدول جزرية تحيط بها ملايين الأميال المربعة من مياه المحيط الهادئ الزرقاء، لدينا بالطبع صلة خاصة بالمحيط وشواغل خاصة به أيضاً.

فموارد محيطنا لها قيمة استراتيجية هائلة. ونحن نعتمد عليها في كسب عيشنا وفي هويتنا الثقافية كمشتغلين بصناعة البحر. والمحيط الهادئ الأزرق اللون قد فتح آفاقاً جديدة لأنشطة التنمية الاقتصادية المستدامة. وبوصفنا حماة لهذه الموارد، نرحب بمشاركة شركائنا في الاستفادة من هذه الموارد، ولكن حُرِمنا لوقت طويل للغاية من الحصول على نصيب متساو وعادل من نِعَم محيطنا.

إن تنمية موارد محيطنا تواجه عراقيل خطيرة بسبب السلوك الأناني المستمر والمتمثل في صيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وإذا استمر هذا السلوك دون

هوادة، سيظل يحرم شعوبنا وصناعة صيد الأسماك الوليدة من ملايين الدولارات سنوياً. كما أن صناعة صيد الأسماك تتأثر سلباً جراء تزايد حموضة مياه المحيط بفعل تغير المناخ.

وحفظ موارد المحيط وإدارتها على نحو مستدام أمر مهم، لأننا سنظل نعتمد على المحيط لسنوات قادمة. ولهذا السبب، فقد التزمنا بمختلف أنشطة الحفظ في المنطقة الميكرونيزية. وأحد هذه الأنشطة، بصفة خاصة، دعمنا لإنشاء محميات لسمك القرش. وقد انضمت ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى بالاو وغيرها من البلدان في الالتزام بتخصيص منطقة واسعة المساحة في منطقتنا الميكرونيزية لتكون ملاذاً لسمك القرش.

إن الآليات الحالية لمتابعة تنفيذ برنامج عمل برنادوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذه لن توفر على الأرجح الزخم المطلوب لاتخاذ خطوات ملموسة في إطار نهج يركز على تحقيق النتائج. واعتماد تدابير جديدة وإضافية لمعالجة مكامن الضعف الخاصة والفريدة من نوعها وتنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية أمر مطلوب.

وبالإضافة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، فإننا نتقدم باقتراح لريو+٢٠ للنظر في عقد مؤتمر عالمي ثالث للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. علينا أن نستفيد من زخم ريو+٢٠ لعقد مؤتمر عالمي ثالث لإعادة التركيز وبلورة تدابير جديدة وإضافية تستهدف تحقيق النتائج دعماً للتنمية المستدامة لتلك الدول.

والنظر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها فئة خاصة مسألة ضرورية إن أرادت الأمم المتحدة تحسين أقدار شعوب تلك الدول المحرومة. وقبل كل شيء، فإن الحقائق تستدعي ذلك. وعليه، فإنني أكرر النداء الذي وجهه بلدي والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في العام الماضي لإنشاء تلك الفئة الخاصة.

وإنني ممتن للاهتمام الذي أولاه الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالأمراض غير المعدية المعقود في وقت سابق من الأسبوع الحالي.

ومن دواعي القلق الكبرى لنا في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ أن الأمراض غير المعدية بلغت مستويات وبائية. وهذه الأمراض غير المعدية، إذا سمح لها بأن تتفشى بلا هوادة، فإنها يمكن أن تقوض إمداداتنا من اليد العاملة وإنتاجيتنا واستثماراتنا وتعليمنا، بكل ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على تنميتنا الاقتصادية. وأكرر المشاعر التي أعرب عنها قادة دول المحيط الهادئ بشأن الأمراض غير المعدية وأهمية أن تتخذ الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية والشركاء الإنمائيون الإجراءات الفورية الحاسمة للعمل معا ومعالجة ما أصبح الآن أزمة إنسانية واجتماعية واقتصادية لنا في المحيط الهادئ.

في بداية الدورة الحالية شهدنا التاريخ يصنع بطريقة أخرى في هذه القاعة. فلأول مرة تقف رئيسة للجمهورية على هذه المنصة وتفتتح المناقشة العامة. وأضم صوتي إلى قادة العالم الآخرين في تهنئة فخامة السيدة دلما روسف، رئيسة البرازيل، على منجزاتها العديدة. وثمة تحد تواجهه هذه الهيئة يكمن في مواصلة تشجيع النساء من كل الأمم على المشاركة على قدم المساواة وعلى جميع مستويات عمليات صنع القرار السياسية. فالنساء، في المقام الأول، شريكات متساويات داخل الأسرة.

عندما ننضم إلى المناقشة الجارية بشأن القضية الإسرائيلية – الفلسطينية، يحث بلدي المجتمع الدولي على الصمود في رفع لواء مبادئ التعايش السلمي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن ما زلنا نؤيد حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة معترف بها، بمنأى عن الخوف من

الإرهاب. ونسلّم كذلك بأن من حق فلسطين أن تصبح دولة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تسوية تفاوضية بين الطرفين. وإنني أتفق مع الرئيس أوباما بأنه لا توجد حلول سريعة لحسم هذه المشكلة.

انقضت ستة أشهر فقط من هذا العام والناس يشعرون في كل مكان بوطأة الكوارث الطبيعية، مما يجعله العام الأعلى كلفة في التاريخ. فالكوارث الطبيعية تسببت لا في تدمير الممتلكات فحسب وإنما في خسائر في الأرواح البشرية. وأود أن أنقل مشاعر المواساة من أبناء شعبي للخسائر في الأرواح والمعاناة التي حدثت في كل مكان.

في الذكرى العشرين لانضمام بلدي إلى الأمم المتحدة، أتعهد بأن نفعل كل ما في وسعنا لدعم أهداف هذه المنظمة لمنفعة شعوبنا وجميع الشعوب في كل أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة أشكر رئيس الجمهورية ورئيس الدولة في ولايات ميكرونيزيا الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد إمانويل موري، رئيس الجمهورية ورئيس الدولة في ولايات ميكرونيزيا الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد إكليلو ضونين، رئيس اتحاد جزر القمر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس اتحاد جزر القمر.

اصطُحب السيد إكليلو ضونين، رئيس اتحاد جزر القمر، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إكليلو ضونين، رئيس اتحاد جزر القمر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ضونين (تكلم بالفرنسية): من دواعي عظيم الشرف والامتياز لي أن أخاطب هذه الجمعية لأول مرة بعد أن تسنمت منصب رئيس الجمهورية في اتحاد جزر القمر، في ٢٦ أيار/مايو.

اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أتقدم بتهانئنا الحارة لمعالي السيد ناصر عبد العزيز النصر بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأود أن أهنئ أيضا معالي السيد جوزيف ديس، وفريقه بأكمله، على عملهم الرائع. وأخيرا، أود أن أحيي الأمين العام، معالي السيد بان – كي مون، وأن أثني عليه ثناء يستحقه تماما لما بذله من جهود حميدة دائبة لكفالة أن تتمكن منظمتنا من أن تحقق على نحو أفضل أهدافها في عالم يتسم بصورة متزايدة بأزمات من كل الأنواع: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تنعقد الجمعية في دورتها السادسة والستين في وقت تناضل فيه البشرية جمعاء عبر واحد من أشد الأزمنة صعوبة. والواقع أن السلام، وهو أثمن سلعة أساسية مشتركة في العالم، يتعرض لتهديد عظيم لم يتعرض له من قبل أبدا. فهو يتعرض للتهديد في جميع قاراتنا، وجميع أقاليمنا، وجميع مناطقنا الفرعية، وفي كل بلد من بلداننا. ويتعرض السلام لتهديد الأزمات السياسية والأمراض والكوارث الطبيعية. ويتعرض أيضا للتهديد النابع من سوء أحوال المعيشة وكثرة البطالة وانعدام الأمن والتخلف.

كما أن بؤر التوتر التي ظهرت مؤخرا في شتى مناطق العالم، والانتفاضات الأخيرة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، أدت ولا تزال تؤدي إلى خسائر كثيرة بالأرواح. وما زالت بلداننا يثقل كاهلها تفشي الأمراض، لا سيما الأمراض غير المعدية. والحقيقة أن الأمراض السرطانية وداء

السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية بصورة خاصة أودت بحياة الكثيرين في بلداننا وهي تعرض تنميتها للخطر.

مشكلة التعليم والافتقار إلى البنية التحتية الأولية والطاقة والمياه الصالحة للشرب يفرضان أيضا تهديدا على السلام والأمن في بلدان نامية كثيرة. وعلاوة على ذلك لا يوجد حتى بلد واحد بمأمن من الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ. ووطأة هذه الحالة المفجعة أشد على الدول الجزرية النامية الصغيرة، مثل جزر القمر.

لا حاجة بي إلى الإشارة إلى الآثار السامة للأزمة المالية، التي ما زالت تعصف ببلداننا وتلحق أذى شديدا بمستقبل الاقتصاد العالمي. لذلك أود أن أتوجه بالتماس ملح إلى المجتمع الدولي بأن يحسّن دوره في البحث عن حلول سريعة لكل هذه الأزمات.

والواقع أننا لن نتمكن إلا بالعمل معا ومكافحة العلل بطريقة فعالة من كفالة أن يتمتع سكاننا بصحة جيدة وأن تكون مواردنا البشرية أكثر إنتاجية. ومن خلال تضافر الجهود التي نبذلها، قد نحدّ أيضاً من البطالة عن طريق التعليم وخلق فرص العمل، وننجح في عودة إطلاق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في بلداننا. بالإضافة إلى ذلك، إن القضاء على الفساد – الذي يتزايد تفشياً في بلداننا – سيساعدنا على النجاح في إعادة إطلاق التنمية، الأمر الذي يشكل عاملاً أساسياً لتحقيق السلام والاستقرار. علاوة على ذلك، ومن خلال تعزيز ثقافة الديمقراطية وسيادة القانون، سوف تتطور بلداننا نحو تحقيق قدر أكبر من السلام والاستقرار، وهما الشرطان الرئيسيان للتنمية المستدامة.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

ويجب أن نعمل على تحقيق المزيد من التضامن فيما بين البلدان الأعضاء في محفل الأمم هذا. ويجب القيام بذلك من أجل إخراج عالمنا من حالته الضعيفة. أمّا الجهود التي تبذلها البلدان النامية في حالات تتزايد صعوبة فلن تتكلل بالنجاح من دون التضامن الفعال. وجهود التعبئة التي تبذل اليوم على نحو شبه جماعي في أوروبا وفي الغرب عموماً لاجتثاث الأزمة المالية جديرة بمنتهى الثناء. ومع ذلك، يجب أن تتوسع لتشمل قطاعات وقارات أخرى. وبالمثل، من المناسب حقاً التصرف بسرعة وفي انسجام لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي تبعث على الكثير من الأمل في بلداننا.

وفي هذا العالم الذي يمر بأزمة، شهد اتحاد جزر القمر للمرة الثانية إجراء تغيير مثالي وسلمي على أعلى مستوى في الدولة. ومع ذلك، إن أساسه المتين في الديمقراطية والحكم الرشيد لن يصبح في الحقيقة أساساً راسخاً إلاّ عندما يختفي الفقر والبؤس والضعف من الوجود. لهذا السبب، اتخذنا تدابير لمكافحة الفساد وتحسين استخدام مواردنا الوطنية والحفاظ على التنوع البيولوجي وحمايته. وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية معنية بصورة مباشرة، نولي في الواقع اهتماماً خاصاً جداً لمسألة تغير المناخ والبيئة. ونحن نعمل كل يوم لتحسين مستوى معيشة مواطنينا. ولكننا بحاجة أيضاً إلى الدعم من المجتمع الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الحالة الصعبة لبلدي، فإنه لن يتخلى أبداً عن مسؤوليته إزاء العمل ضمن المجتمع الدولي. وإننا نعتزم توفير إسهاماتنا المتواضعة للجنس البشري في سعيه إلى إيجاد عالم أفضل. ونحن نؤدي بالتالي دوراً نشطاً في بناء السلام والأمن عن طريق المشاركة في اللواء الاحتياطي لشرق أفريقيا، وفقاً لمطالب المجتمع الدولي. وفي حين ندرك أن وسائلنا متواضعة، نعتزم القيام بدورنا ضمن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، لأن تعزيز السلام في أي مكان في العالم، ولا سيما في أفريقيا، لا يزال بالنسبة إلينا أمراً حتمياً بشكل رئيسي.

إن الإرهاب والقرصنة وغير ذلك من الجرائم المنظمة العابرة للحدود، بما فيها الاتجار بالمخدرات والأسلحة الخفيفة، تمثّل اليوم تهديدات مباشرة للأمن البشري والأمن القومي للعديد من البلدان. ويبذل بلدي قصارى جهده لمكافحة هذه الآفات. ولكن يجب أيضاً على المجتمع الدولي أن يوفر المزيد من المساعدات تجاه الوقاية، هيكلياً وعملياً على حد سواء. وآليات الإنذار المبكر، وتبادل المعلومات والخبرات، والمساعدات المتبادلة في مجال التدريب، والتنظيم وبناء القدرات أمور ستمكّن الدول والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، من تعزيز قدراتها.

وتمثّل المسائل التي تظل دون حل، وأحياناً على مدى عقود، مصادر للصراعات التي يحتمل أن تعرّض قضية السلام والأمن للخطر. وهذا هو الحال بالنسبة إلى مسألة مدغشقر. والأزمة السياسية التي تؤثر على الشعب الشقيق في مدغشقر تستحق الاهتمام الكامل من المجتمع الدولي. أمّا الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية حالياً، تحت رعاية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فهي تستدعي الدعم المتعدد الأشكال من المجتمع الدولي، بحيث تتمكن تلك الجزيرة الكبيرة في نهاية المطاف من استعادة السلام والأمن لصالح رفاهية شعبها.

ويصح الشيء نفسه فيما يتعلق بقضية فلسطين. إن جزر القمر تدعم دائماً نضال الشعب الفلسطيني الشقيق، وتؤيد طلب السلطات الفلسطينية المرفوع إلى المجتمع الدولي بالاعتراف بدولة فلسطينية ضمن الحدود التي كانت قائمة في حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها. والواقع أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية منذ أكثر من ٣٠ عاماً يظل مسألة من دون حل. وفيما يتعلق ببلدي، إنه يدعم هذا الاعتراف، ويناشد جميع البلدان التي تحب السلام والحرية والعدالة أن تفعل الشيء نفسه.

إن اتحاد جزر القمر لا يمكن أن يكون له أي موقف آخر إزاء هذه القضية، حيث أنها معنية مباشرة بمسألة أخرى على نفس القدر من الحساسية التي لا تؤثر فحسب في وحدته الوطنية، والسلامة الإقليمية والتاريخ، والقانون الدولي، وإنما تؤثر أيضاً في السلام في منطقة المحيط الهندي. وأشير هنا إلى مسألة جزيرة مايوت القمرية.

واسمحوا لي أن أؤكد على أن إدراج مسألة جزيرة مايوت القمرية في جدول أعمال عدة دورات للجمعية العامة وفي القرارات ذات الصلة للجمعية، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، لم يوفر حلاً بعد لهذه المسألة الشائكة، التي وضعتنا في مواجهة مع فرنسا لعقود من الزمن.

وكما تعلم الجمعية، إن قرار فرنسا الانفرادي بجعل جزيرة مايوت القمرية مقاطعة تابعة لها هو بالنسبة إلينا والى المجتمع الدولي قرار لاغٍ وباطل ولا يمكن اعتباره بأي حال من الأحوال أمراً واقعاً. علاوة على ذلك، إن نظام تأشيرة الدخول التي تفرضها السلطات الفرنسية على أبناء الجزر الثلاث الأخرى من جزر القمر قد فرّق بين العديد من الأسر عن طريق تحويل القناة البحرية التي تفصل جزيرة مايوت عن شقيقتها جزيرة أنجوان إلى مقبرة ضخمة، حيث تضم رفات الآلاف من مواطنيّ الذين لم يرغبوا سوى في الوصول إلى جزء من أراضيهم.

ومع ذلك، لا يسعنا مجرد الإدانة من دون أي متابعة، أو الإبقاء على المواقف الثابتة التي لا تساهم في تسوية هذه المسألة، بينما لا نزال نشهد يومياً الكثير من الخسائر الناجمة عن نظام تأشيرة الدخول التي تفرضها فرنسا.

لذلك، أود أن أكرر من على هذا المنبر التأكيد المشروع لبلدي على الاستمرار في المطالبة بإعادة إدماج جزيرة مايوت القمرية مع مجموعتها الطبيعية التي هي جزء

منها. ومع ذلك، نأمل أن نكون قادرين على هذا الكفاح عن طريق إجراء المفاوضات اللازمة مع فرنسا – الشريك الاقتصادي لجزر القمر – ولكن أيضاً وقبل كل شيء من خلال إشراك أخوتنا وأخواتنا في جزيرة مايوت، لأنه لا يمكن أن يكون هناك حل واقعي ودائم لهذا النزاع من دون مشاركتهم.

هذا هو النهج الجديد الذي اقترحته حالما توليت مسألة تسوية الصراع الإقليمي الذي فرّق بين بلدي وفرنسا لما يزيد قليلاً على ٣٠ عاماً.

وفي الواقع، أعتقد أن أي بحث عن حل لهذه المشكلة الشائكة يجب أن يشمل إخواننا وأخواتنا الماهوريين الذين تربطنا بهم أواصر التاريخ والدم واللغة والدين والثقافة. ونحن نعتقد أن الجالية الكبيرة من القمريين في فرنسا وجزيرة ريونيون يمكن أن تنضم إلى أشقائها وشقيقاتها في جزيرة مايوت والجزر القمرية الثلاث الأخرى حتى يتسنى لها في النهاية أن تجدد روابطها الطبيعية، وأن تقوم بتنفيذ بعض المشاريع، وأن تعيش مصيرها المشترك في وئام.

على ضوء ذلك، ورغبة منا في أن نرى هذه المشكلة، التي استمرت أطول مما ينبغي ، وقد حُلَّت في النهاية بطريقة إيجابية وسلمية، نأمل أن نعزز المفاوضات التي نعتقد أنها ضرورية مع فرنسا ومع إخواننا وأخواتنا الماهوريين.

فيما يتعلق بسلامة الأراضي، أود أن أنوه تنويها خاصاً بالبلدان التي تحتل مكانة خاصة في قلوب أهل جزر القمر. في المملكة المغربية الشقيقة، التي ظل بلدي يؤيد باستمرار مواقفها بشأن الصحراء الغربية، آمل أن يفضي الحوار الجاري تحت إشراف الأمم المتحدة إلى حل سلمي سريع للمشكلة. بالنسبة لجمهورية الصين الشعبية، ذلك البلد العظيم الصديق لجزر القمر، نؤكد هنا مجدداً دعمنا الثابت لنضاله المشروع من أجل وحدة الصين وتنميتها في سلام وازدهار.

لا يمكنني أن أتكلم عن العدالة والمساواة بدون أن أثير مسألة حاجة منظمتنا إلى الإصلاح الداخلي، وخصوصاً مجلس الأمن. نعتقد أنه لن يتسنى تحقيق تماسك أفضل داخل المجتمع الدولي والقضاء على مشاعر الإحباط والتنافر إلا بكفالة تمثيل أفضل لجميع القارات في المجلس، بما في ذلك الوجود الضروري لأفريقيا ضمن فئة العضوية الدائمة.

وفي الختام، أود أن أشكر جميع البلدان الصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية التي لا تزال تدعمنا بالعديد من الطرق في جهودنا لإطلاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدنا. وأخص بالشكر دولة قطر التي استضافت مؤتمراً بشأن المساعدة في الاستثمار والتنمية في جزر القمر، وقد بدأت تتجسد التزامات ذلك المؤتمر بفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها السلطات القطرية على مستوى رفيع. وأود أيضاً أن أشكر الإدارة الأمريكية على جهودها الطيبة في جعل إقامتنا في هذا البلد العظيم والجميل إقامة ممتعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس اتحاد جزر القمر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إكليلو دوانين، رئيس اتحاد جزر القمر، من قاعة الجمعية

خطاب يلقيه السيد أنوت تونغ، الرئيس، رئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس، رئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس.

اصطحب السيد أنوت، الرئيس، رئيس الحكومة ووزير الخارجية في جمهورية كيريباس، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس تونغ (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أنوت تونغ، الرئيس، ورئيس الحكومة، ووزير الخارجية بجمهورية كيريباس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تونغ (تكلم بالإنكليزية): أحمل إليكم تحيات الحارة من شعب كريباتي، الذي أخاطب الجمعية بالنيابة عنه. أود أن أشارك المتكلمين السابقين في التقدم بالتهنئة إليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

نجتمع هنا كل عام بصفتنا قادة العالم لنمثّل شعوبنا ولنناقش المسائل التي تشغل المجتمع العالمي. في هذه الدورة، موضوعنا هو دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وهو موضوع ملائم لأنه يذكرنا بأن السلم والأمن ضروريان في الواقع لاستمرار وجود البشرية وجوداً متناغماً على هذا الكوكب.

ظللنا نواجه، بوصفنا مجتمعاً عالمياً، العديد من التحديات التي تهدد استقرارنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي. تتسبب الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان في الكثير من المعاناة في مختلف مناطق العالم. وتواجه البلدان والشعوب جميع أنواع التهديدات الأمنية من جراء الصراعات المسلحة، والإرهاب، والاتجار بالبشر، والركود الاقتصادي، وتغير المناخ والآثار المرتبطة به. ونتيجة لذلك، تعاني العديد من المجتمعات بشكل يومي من ازدياد معدلات الفقر والجوع والتفكك.

لكن كيف يمكن لكل ذلك أن يحدث في مجتمع عالمي يفترض أن يكون راشداً تحت رقابة هذه الهيئة العالمية؟ هل منظمتنا بشكلها الحالي مجهزة للتعامل مع هذه القضايا الناشئة، أم أن الوقت قد حان لاستعراض هيكل نظام حوكمتنا الدولية وفعاليته؟

يكشف عدم إحراز تقدم في مفاوضات تغير المناخ بوضوح البون الشاسع في المواقف من هذه القضايا. وأعتقد أنه ما لم نتمكن من القيام بالوساطة بثقة والتزام، فسوف نظل عالقين في حلقة مفرغة من معاودة خلافاتنا، في ظل هوسنا بحماية ما نتصور أنه مصالحنا الوطنية الحساسة.

أود أن أشكر الأمين العام على التعليقات التي أدلى بها على ضوء تجربة زيارته الأخيرة إلى كيريباس. آراؤه آراءُ مراقبٍ مستقبل جاء فرأى فصدّق. وتعليقاته بمثابة إقرار قوي بما ظللنا نقوله، نحن في البلدان الأكثر عرضة للخطر، على مر السنوات، وآمل أن تنقل تعليقاته هذه الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة إلى جميع الذين يتمتعون بحس المسؤولية الأخلاقية. سيظل تغير المناخ اللعنة التي أصابت كوكبنا. تتصور معظم الدول أنه حدث مستقبلي، والقليل جداً من الدول تدرك أنه قد وصل بالفعل إلى مستويات كارثية.

سوف يحتج البعض قائلين إن تغير المناخ لا يدخل ضمن التعريف المتعارف عليه للتهديد الأمني، لكن ما ذلك إلا لأن الأمر قد لا يبدو لهم على هذا النحو في الوقت الحالي. في كيريباس يذهب الكثير من الناس إلى مضاجعهم وهم يخشون مما يمكن أن يحدث لبيوتهم في الليل، خاصةً في حالات المد الشديد الارتفاع. إن التعرية المتسارعة والمستمرة لخط الساحل لدينا تدمر المستوطنات، وفي هذه اللحظة التي أتكلم فيها، هناك مجتمعات تنتقل إلى مناطق أخرى في الجزيرة. وقد سعدت لأنه قد تسنى للأمين العام أن يدرك بنفسه الخطر الذي يعيشه يومياً شعبنا وشعوب البلدان المعرضة له على نحو مماثل، وأن يشعر به.

في المنتديات الدولية بشأن تغير المناخ ثمة حوار ومفاوضات جارية في محاولة لإيجاد حلول ودية لهذا التهديد. لكن هناك خلاف حالياً بشأن كيفية التصدي لهذا التحدي العالمي. والسؤال هو: إلى متى سنظل نتجادل بهذا الشأن أكثر من هذا؟ متى سنفعل شيئا حيال ذلك؟ يتطلع شعبنا وأطفالنا، إذ تتعرض حياتهم ومستقبلهم لتهديد خطير، إلينا من أجل إبداء القيادة. لا يمكن المغالاة مهما قلنا في التشديد على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراء.

في كانكون، فهمت أن هناك اتفاقا على ضرورة اتخاذ مجموعة من التدابير العاجلة لمعالجة الحالة في أكثر البلدان ضعفا، التي تتعرض الآن لأشد الضرر بسبب الآثار السلبية لتغير المناخ. في العام القادم، سنجتمع مرة أخرى بوصفنا قادة العالم لتقييم ما قمنا به منذ مؤتمر قمة ريو عام ١٩٩٢. يحدوني الأمل الوطيد في أن نشرع كمجتمع عالمي في مبادرات جريئة ومبتكرة، في ضوء الأدلة العلمية الراهنة واستنادا إلى تجارب أكثر البلدان ضعفا، لمواجهة تحدي تغير المناخ. أرحب مع الامتنان باتخاذ القرارين ٢٨١/٦٣ و ١٥٩/٦٥ بشأن التداعيات الأمنية المحتملة لتغير المناخ وحماية مناخنا العالمي من أجل أجيال الحاضر والمستقبل. وأشكر أولئك الذين رأوا وأيدوا الحاجة إلى تصنيف تغير المناخ باعتباره مسألة أمنية.

في كانون الأول/ديسمبر، سيعقد مؤتمر آخر للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في ديربان. وأعلم أن اختتام المفاوضات بشأن تغير المناخ سيستغرق سنوات عدة، لكني أعتقد أيضا أن هناك أرضية مشتركة لا نجري أي مناقشة حقيقية بشأنها. وأعتقد أن هناك توافقا عاما في الآراء بشأن الحاجة الماسة إلى تدفق الأموال المخصصة للتكيف مع آثار تغير المناخ من أجل تلبية أشد الاحتياجات إلحاحا من حيث التكيف للبلدان الأكثر ضعفا. ولكن ما الفائدة من توافق الآراء إذا لم تتبعه إجراءات ملموسة؟ كانت كيريباس إحدى البلدان التي لم توقع على اتفاق كوبنهاغن بسبب ما رأيناه فيه من أوجه قصور خطيرة، لكننا أقنعنا في وقت لاحق بتأييده على أساس أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تدفق الأموال المخصصة للتكيف مع آثار تغير المناخ التي نحن في أمس الحاجة إليها والتي تم التعهد بها. لكننا اليوم ما زلنا في انتظار تلك الأموال.

نريد جميعا تحقيق التنمية المستدامة. نحن ممتنون لمن استمروا في تقديم المساعدة إلينا وإرساء شراكة معنا في هذه الرحلة، لكن سيظل الفشل مآل جهودنا الرامية إلى تحقيق النمو المستدام بسبب عوامل خارجية. إن استمرار أوجه انعدام اليقين في المناخ الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار الغذاء والوقود لا يزال يمثل تحديات رئيسية أمام جهود التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، سيهيمن تدريجيا انشغالنا المتزايد بآثار تغير المناخ على برنامجنا الوطني.

ليس من المستغرب، إذن، أن نواصل التعثر فيما يتعلق بتحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامجنا للتنمية المستدامة في إطار خطتنا الإنمائية الوطنية. ومقابل كل خطوة نخطوها إلى الأمام تعيدنا العديد من التحديات التي نواجهها خطوتين أو ثلاث خطوات إلى الوراء. لذلك فمن الضروري تعبئة الأموال المخصصة للتكيف مع آثار تغير المناخ في أقرب فرصة ممكنة، وإلا، فإننا سنضطر إلى تحويل موارد التنمية إلى تلبية احتياجات التكيف الأكثر إلحاحا. لذلك، ونحن نقترب من موعد انعقاد مؤتمر ديربان، يحدونا الأمل في إمكانية تفعيل صندوق المناخ الأخضر في أقرب وقت ممكن للسماح لأكثر البلدان ضعفا بتلبية احتياجاتها من حيث ا التكيف من الموارد الجديدة.

في السياق نفسه، نعتقد أن جميع الدول والشعوب – بما فيها تايوان – التي تؤدي دورا في الشؤون الدولية، بما في ذلك المساهمة في تغير المناخ، ينبغي أيضا أن تكون جزءا من

الحل. وأثناء هذه الأوقات الصعبة، لا يسعنا، في مواجهة التحديات التي تواجه النظام العالمي القائم، تحمل عزل أي دولة لديها القدرة على المساعدة في كفاحنا.

أعتقد أنه، بوصفنا مجتمعا عالميا، يجب أن نتحد في جهودنا من أجل مواجهة أي تهديد أمني للسلام والأمن الدوليين، سواء داخل الدول أو فيما بينها. نحن بحاجة إلى التوصل إلى توافق في الآراء في إجراءاتنا جماعية لتعزيز أمننا الجماعي والحفاظ عليه. لنعمل معا كمجتمع عالمي لمعالجة الكثير من الصراعات والنزاعات التي تشكل تحديات أمنية خطيرة لرفاهنا، قبل أن تقضي على حضارتنا وتحكم عليها بالنسيان.

وختاما، أشارككم دعاءنا التقليدي بالصحة والسلام والازدهار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر الرئيس، ورئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية كيريباس على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أنوتي تونغ، الرئيس، ورئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية كيريباس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس السلطة الانتقالية العليا في جمهورية مدغشقر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس السلطة الانتقالية العليا في جمهورية مدغشقر.

اصطحب السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس السلطة الانتقالية العليا في جمهورية مدغشقر، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس السلطة الانتقالية العليا في جمهورية مدغشقر، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس راجولينا (تكلم بالفرنسية): بعد ثلاث سنوات من الأزمة السياسية وغياب لثلاث سنوات، تفخر مدغشقر اليوم باستعادة مكانها هنا في مجتمع الدول. ونيابة عن مواطني بلدي، يشرفني كثيرا أن أشارك في هذه المناقشة العامة في إطار موضوع ”دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية“.

تؤكد الأزمات المتتالية في جميع أنحاء العالم، وآخرها التي وقعت في شمال أفريقيا، أهمية هذا الموضوع وجدواه. وقد تعرضت مدغشقر نفسها لأزمة من هذه الأزمات، وقد اتخذت للتو خطوة رئيسية إلى الأمام بفضل مساعدة الوساطة الدولية، التي أتاحت لمدغشقر التوصل إلى توافق واعد في الآراء.

وأود أيضا أن أشيد إشادة صادقة بالراحل داغ همرشولد، الأمين العام السابق لهذه المنظمة العظيمة، وهو رائد في مجال الدبلوماسية الوقائية ومهندس مفهوم حفظ السلام، بينما نحيي الذكرى السنوية الخمسين لرحيله المفجع. خلال فترة ولايته، عمل بلا كلل من أجل ترسيخ شرعية الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية. مرة أخرى، نحن مدينون له بالكثير من أجل الاعتراف العالمي بفضائل الوساطة في حل التوترات بل وحتى الصراعات.

لقد أحيينا للتو ذكرى الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي هزت مدينة نيويورك، بل والعالم بأسره. لقد مرت أيضا ١٠ سنوات منذ اعتماد سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، خلال تلك الفترة تم

الترويج على الساحة الدولية للحوار بين الثقافات وثقافة الحوار من أجل كبح الصدام بين الحضارات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد علامي (تشاد).

عندما نتكلم عن الصراعات، نأخذ في الاعتبار أيديولوجيتين مختلفتين لا تؤيدان نفس القيم. يمكن أن يعني ذلك أن بلدين، أو منطقتين أو حتى حكومة ما أو شعبها. في الحالة الأخيرة، عندما لا تحترم أحداها الأخرى فإنها تستحث انتفاضة شعبية تنتهي إلى صراع، مما يؤدى إلى أزمة؛ ومن هنا تأتي أهمية دور الوساطة في حل الخلافات بالوسائل السلمية.

وفي ذلك الصدد، ينبغي للوساطة أن تستقي المعلومات مباشرة. ويجدر بالقائمين بالوساطة أن يتثبتوا بأنفسهم من الحقائق على الأرض في أي صراع وقبل اقتراح أي حل دائم ومقبول للجميع.

لقد بين التاريخ أن الإفراط في الأفعال من جانب أي قائد يلجأ إلى القوة سيؤدي إلى عواقب خطيرة بالنسبة لبلده قد تنجم عنها حالة من الفوضى تودي بحياة العشرات أو المئات بل حتى الآلاف من الناس الأبرياء. ومن سوء الطالع أن شعبا بأكمله يعاني من عواقب خطيرة. يحدث هذا لأنه في كثير من الأحيان تأتي الحلول الحقيقية بطيئة للغاية، مما يدفع شريحة كبيرة من البشر إلى براثن الفقر، ومن ثم لا بد لنا من أن نستجيب للمعاناة والكرب واليأس. نحن نريد التغيير، وسوف نقوم بالتغيير.

لتوضيح كلامي على نحو أفضل، اسمحوا لي أن أتكلم عن حالة بلدي، مدغشقر. يعلم الجميع هنا، وأنا أيضا، أن جزيرة مدغشقر تمر بأزمة سياسية منذ أواخر عام ٢٠٠٨. لقد نهض أبناء مدغشقر مصممين على التخلي عن الماضي الذي اتسم بضعف الحكم وعدم احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، مما أدى إلى تفشي العوز، وإلى فقر اجتماعي لا يمكن تحمله ولا مفر منه، وتزايد الإحباط لدى الغالبية العظمى من أبناء بلدي. من هنا، يطالب أبناء مدغشقر بحياة أفضل وبتغيير حقيقي، مع تعزيز احترام المبادئ العالمية.

وعندما انتقل البحث عن حل للأزمة إلى المبدأ المتمثل في إدارة توافقية وشاملة للمرحلة الانتقالية، وعندما ثبتت صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء، اضطلعت منظمات المجتمع المدني المحلي، والشركاء الثنائيون والإقليميون في الجزيرة الكبرى، والمجتمع الدولي بجهود الوساطة بين الأطراف المعنية من أبناء مدغشقر، وهي جهود جديرة بالثناء.

أتجرأ بأن أذكر هنا وأشيد بقوة بالجهود الدؤوبة والمتأنية التي يقوم بها فريق الوساطة في الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي، وهي هيئة إقليمية لديها ولاية من الاتحاد الأفريقي، وكذلك مبادرات أخذت زمامها كيانات أخرى، من قبيل الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكفونية ولجنة المحيط الهندي. إن مشاركة تلك الجهات الفاعلة المعنية في جهود الوساطة كان لها أهمية حيوية في الرد بالقدر اللازم من الفعالية والواقعية الذي يتماشى مع حالة الطوارئ، والوفاء بالاحتياجات الحيوية لأبناء شعب مدغشقر وللاقتصاد، إذ لو طالت الأزمة والمفاوضات أكثر من ذلك لكان الوهن قد اكتنف تلك الجهود.

إن شعب مدغشقر كان صبورا وأظهر شجاعة غير مسبوقة ويُحتذى بها في تسوية الأزمة السياسية بالوسائل السلمية، على الرغم من القيود الاقتصادية والاجتماعية، وعدم توفر المساعدة الدولية التي عانى منها في السنوات الثلاث الماضية. وقد وُضِعت خارطة الطريق لما بعد الأزمة في مدغشقر، وهي خارطة اقترحتها وساطة الجماعية الإنمائية للجنوب الأفريقي في ٩ آذار/مارس ووقعتها الأطراف

السياسية التي تمثل الأغلبية الواسعة من ذوي المصالح في مدغشقر بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر. والآن، فإن الأسرة السياسية في مدغشقر مصممة على التحرك قدما والعمل معا من أجل المصلحة العامة للدولة لكي ينعم الشعب بأكمله بالرفاه والسلام والسكنية.

لقد تم عبور عتبة على جانب عظيم من الأهمية، ولكن لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل. والآن علينا أن نركز بصورة رئيسية على تنفيذ أحكام خارطة الطريق، مع الاحترام الكامل للتطلعات الأساسية للشعب، مما يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة وشفافة. وهذا في رأيي هو الحل الوحيد القاطع للأزمة، حل يكفل العودة إلى الحياة الدستورية.

لقد تمكننا في نهاية المطاف من التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء يجسد بروح توفيقية ما نفخر به بشكل خاص، ارتكازا على ثقافة ''فيهافانانا''، وهو مفهوم للحياة الاجتماعية يهتدي به شعب مدغشقر منذ فجر التاريخ، ويمكن لذلك أن يفضي إلى اعتناق مبادئ الأخوة، والتضامن، والاحترام المتبادل، والتسامح والحكمة. وبذلك فقد عبرنا عن عزمنا على التحرك قدما نحو إعادة الإعمار والتنمية في مجتمعنا.

وأنا من جانبي لن أدخر جهداً وسوف أبذل كل ما بوسعي لضمان أن تحقق هذه الأعمال النتائج المرجوة، وأن تتوج بالنجاح بسرعة. لذلك أتوجه بمناشدة رسمية إلى المجتمع الدولي لكي يقدم المساهمة الفردية والجماعية اللازمة لتنفيذ تلك الأعمال. وبصورة خاصة، استرعي انتباه الأمم المتحدة إلى العمل الذي لا بد لها من الاضطلاع به من أجل المساعدة في تلبية احتياجات مدغشقر في عملية الانتخابات ليتسنى وضع إطار عمل انتخابي بطريقة طبيعية وتتسم بالمصداقية، والشفافية والاستقلالية، وترتكز على احترام الحقوق الأساسية والمعايير الدولية في أسرع وقت ممكن.

يعلمنا التاريخ أنه حتى بعد استخدام القوة، فإن جميع الحروب والصراعات تنتهي دائماً على طاولة المفاوضات. وهذا يبين بوضوح بأنه يمكن اللجوء إلى الوساطة بوصفها أسلحة بديلة. ونعارض استخدام أي شكل من أشكال الاضطهاد والظلم. ومن الممكن تماما حل الخلافات بالوسائل السلمية كما هو في حالة مدغشقر، وذلك باللجوء إلى أسلوب أكثر فعالية كالحوار.

إن العالم يتطور. والعالم يتغير، ونحن، جميع القادة الحاضرين هنا، نريد عالما أفضل لشعوبنا. نعم، إنه أمر ممكن، ونحن نستطيع أن نفعل ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس السلطة الانتقالية العليا في جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس السلطة الانتقالية العليا لجمهورية مدغشقر، من قاعة الجمعية العامة

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.